

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ١٢

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

خطاب فخامة السيد دونالد رايندرانوت راموتار، رئيس جمهورية غيانا

تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد دونالد رايندرانوت راموتار، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دونالد رايندرانوت راموتار، رئيس جمهورية غيانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راموتار (تكلم بالإنكليزية): إنني ووفد بلدي نهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة الرفيع. وأحييكم كأحد أبناءمجتمعنا الكاريبي المتميزين، وأتعهد بتقديم دعم غيانا الثابت لكم للتنفيذ الناجح لواجباتكم الهامة. كما أود أيضا أن أشيد بسلفكم، معالي

السيد فوك يريميتش، على ما أسداه للمنظمة من خدمة قيمة سداها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر شكرنا للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على رئاسته وتفانيه في خدمة الأمم المتحدة.

كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب كينيا وتقديم أخلص تعازينا، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي حرت هناك مؤخرا، وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح وتسببت في ألم كبير لشعب تلك الدولة.

لا يفصلنا سوى ٨٠٠ يوم فقط عن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإطلاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المناسب، بالتالي، دعوة الجمعية العامة لتركيز اهتمامها على موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل!".

يكشف استعراض تجربتنا حتى الآن أن العالم بأسره شهد تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1348654 (A)



والهياكل الأساسية، وتوزيع الأراضي وغيرها من المجالات البالغة الأهمية. إن كان هناك درس يجب استخلاصه من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فهو أن التصدي لأوجه عدم المساواة أمر أساسي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لا يزال النهج الوارد في القرار المتعلق بإقامة نظام إنساني عالمي جديد (القرار ١٢٠/٦٥) وثيق الصلة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر وعدم المساواة، وفي الواقع بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومن أجل تمهيد الطريق نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نبنى على المكاسب التي تحققت ونعمل على توسيع نطاقها. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من تهيئة البيئة الدولية التي تيسر تحقيق الأهداف التي نحن بصدد وضعها من أجل المستقبل. ولا بد أن يكون التركيز على السلم العالمي جوهر جهودنا. لا يمكن الفصل بين السلام والتنمية. لن يتحقق السلام إلا مع احترام القانون الدولي وحقوق الدول وسيادتها والالتزام بها في جميع الأحوال.

وفي هذا الصدد أود أن ننظر إلى الحالة في الشرق الأوسط. في الوقت الراهن، فإن سوريا محور انشغالنا الجماعي. حصدت الحرب آلاف الأرواح البريئة في هذه الدولة الشقيقة. ومن الوهم أن نعتقد أن التدخل العسكري من شأنه أن يحقق السلام في ذلك البلد. ما نحن في أمس الحاجة إليه هو الحوار السياسي بين الأطراف السورية. وعلى المجتمع الدولي أيضاً دور هام يضطلع به في هذا الشأن. ونرحب بالاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي من شأنه أن ييسر تدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها سوريا. وندعو جميع البلدان التي تمتلك هذه الأسلحة إلى أن تفعل الشيء نفسه. ونأمل أيضاً، أن تسحب القوات الإرهابية العاملة في سوريا. ففي نهاية المطاف، لا يمكن أن يكونوا إرهابيين عندما كانوا

فإن التوقعات تتباين تبايناً كبيراً داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، ومن المرجح أن يقصر عدد كبير من البلدان عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تهدد التحديات في مجالي الصحة والتعليم استدامة المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس. واليوم، ما زال أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ويعاني شخص من بين كل ثمانية أشخاص على ظهر هذا الكوكب - منهم ٢٠٠ مليون طفل - من نقص التغذية المزمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال لدينا ٥٧ مليون طفل خارج المدارس. ينبغي تصحيح هذا على وجه الاستعجال. وعلينا أيضاً إيلاء اهتمام خاص بنوعية التعليم من أجل تطوير جيل من المواطنين العاملين القادرين على الارتقاء إلى مستوى التحديات في المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد غيانا مبادرة الأمين العام العالمية المعنونة، التعليم أولاً، كأداة من أجل وضع حلول مجدية للتحديات المتعلقة بإمكانية الحصول على التعليم وبنوعيته.

وإذا أردنا أن نجعل هذا العالم مكاناً أفضل للجميع، علينا أيضاً معالجة مسألة عدم المساواة. لا يزال توزيع الدخل منحازاً لصالح البلدان الغنية والأشخاص الأغنياء داخل الدول. وقد اتسعت هذه الفجوة بشكل خطير. وغني عن القول إن عدم المساواة يؤدي إلى السخط الشديد والاضطرابات الاجتماعية. ونرى اليوم في صميم العديد من الصراعات الفجوة الآخذة في الاتساع بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وفي بعض الأحيان لا يكون هذا بادياً للعيان، إذ أن النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية غالباً ما تحجبه الصراعات بين الطوائف العرقية وبين الأديان وغيرها من أنواع الصراعات.

ومن أجل الدفاع عن المكاسب التي حققناها وتوسيعها، فإنه من الضروري أن تركز الأمم المتحدة على تضيق الفجوات في الدخل، وفي فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية،

تحت غيانا، بوصفها واحدة من أوائل البلدان التي صدقت على المعاهدة، جميع الدول على العمل على التبكير بإنفاذها.

لكن كان السلام أمراً حيويًا من أجل التنمية، سمحوا لي بأن أسارع لأضيف أن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي، في ظل الديمقراطية، هو أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام. وشعبنا هو محور كل هذه المبادئ. وهو يبقى أهم عامل لتحقيق التنمية. ولهذا السبب ما فتئ بلدي يستثمر في تنمية شعبنا. وإذا فحصنا ميزانيتنا الوطنية نجد أن نحو ٣٠ في المائة من انفاقنا يذهب للقطاع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تمكنا من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية باكرًا قبل الموعد المتوخى. فقد أفلحنا في تعميم التعليم الابتدائي، وأوشكنا على تعميم التعليم الثانوي.

كما تمكنا من خفض معدل الفقر بأكثر من النصف. علاوة على ذلك، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فنحن من البلدان القليلة في العالم التي لم تكف بالحد من الفقر بل حسنت أيضاً من مستوى التغذية. يجب أن يصبح القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة أحد المبادئ والأهداف الرئيسية للحكومة الاقتصادية العالمية وموجهاً تستهدي به المؤسسات المالية والتجارية الدولية في عملها.

وإذ أتكلّم عن هذه الإنجازات، فإنني سأكون مقصراً إن لم أذكر التحديات الخطيرة التي تواجهنا حتى ونحن نسعى إلى الاستفادة من الأسس التي سبق إرساؤها. نحن في منطقة البحر الكاريبي شهدنا انتكاسات شديدة بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية التي بدأت في أمريكا الشمالية وأوروبا. وفي حين يبدو أن هاتين المنطقتين في سبيلهما إلى الخروج من الأزمات، فلا تزال الآثار المدمرة ماثلة في منطقة البحر الكاريبي. فحتى ونحن نواصل التصدي لآثار الأزمة المالية، فإننا نعاني الآن مما يفرضه علينا بعض شركائنا الدوليين من معايير التمييز وإعادة التصنيف.

يقاتلون في أفغانستان والعراق، ومقاتلين من أجل الحرية عندما يقاتلون الحكومة السورية. الإرهابي ما هو إلا إرهابي.

وبالمثل، سمحوا لي أن أقول إن الديمقراطية تعرضت لضربة عندما وقع الانقلاب في مصر. غير أن دول العالم الكبرى، بدلا من إدانة استخدام هذه الوسائل لتغيير الحكومات، اختارت التزام الصمت. وقد منح هذا دعماً ضمنيًا للانقلاب، الذي أدى إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وخسائر في الأرواح البريئة، ويمكن أن يؤدي إلى المزيد من الاحتجاجات وربما العنف والموت. ومع ذلك، يحدونا وطيد الأمل في أن يجد شعب ذلك البلد الشقيق العظيم وقادته، بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية، مخرجاً سلمياً من الصعوبات الحالية.

وعلاوة على ذلك، فإن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل للمأساة الفلسطينية. للشعب الفلسطيني الحق في إقامة بلده الخاص. ونحن نؤيده في سعيه من أجل إعمال الحق في العيش في سلام وفي دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء.

وإذ أنتقل إلى منطقتنا، سمحوا لي أن أشدد على أن الحصار المفروض على كوبا البلد الكاريبي الشقيق ألحق ضرراً بالغاً باقتصاد ذلك البلد ولا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية. ونحن نضم صوتنا إلى الدعوة إلى رفع الحصار وإزالة العبء الذي يلقيه على عاتق الشعب الكوبي.

إن الحدث التاريخي في نيسان/أبريل المتمثل في اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ بء) يفتح الباب أمام التنظيم الفعال للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وبالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي، لا تكتسب المعاهدة أهمية بالنسبة لسلامة وأمن مواطنينا ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية فحسب، بل وعلى نحو هام أيضاً، بالنسبة لسعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. يشكل تسرب الأسلحة إلى مجتمعاتنا تهديداً يجب كبحه من أجل الحفاظ على شبابنا وعلى مستقبلنا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب إنشاء صندوق خاص وتسير الوصول إليه.

في إطار تمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نرى وجوب تكثيف الجهود الرامية للقضاء على الفقر. ويجب ألا تسمح الأمم المتحدة بضياح هذا الهدف في خضم الطلبات العديدة الأخرى القائمة. كذلك للأمم المتحدة أيضاً دور تضطلع به في كفالة ألا توضع البلدان النامية الأكثر فقراً والأصغر حجماً في وضع غير مؤات على مستوى الحوار والعمل الاقتصادي الدولي. ومن المهم أن تواصل هذه الهيئة النهج المتعددة الأطراف لحل المشاكل العالمية والدولية وأن تشجعها. وقد أثبتت التجربة أنه على الرغم من أن النهج المتعددة الأطراف تتسم في الغالب ببطء، إلا أنها النهج الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى السلام الدائم والديمقراطية والعدالة في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غايانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دونالد رايندراناوث راموتار، رئيس جمهورية غايانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيفيكينيوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكينيوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكينيوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

يقال لنا إننا كبالدان متوسطة الدخل، قياساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لم يعد لنا الحق في الحصول على تمويل بشروط ميسرة. هذا الأمر بمثابة وصفة سوف تؤدي إلى خسارة المكاسب التي تحققت على مر السنين نتيجة العمل الشاق والتضحيات. إننا ندعو لإعادة التفكير في هذا الموقف وإلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لأوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها منطقتنا، حيث يمكن لإعصار واحد أن يقضي على الناتج المحلي الإجمالي أو، كما حدث في بلدنا في عام ٢٠٠٥، عندما أتت الفيضانات على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. من الواضح أن ما نحتاج إليه هو مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي وشركائنا الإنمائيين، وليس أقل من ذلك.

يشكل تأثير تغير المناخ تحدياً خطيراً آخر في وجه التنمية المستدامة. ويظهر هذا الأمر بصورة جلية في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، الممثلة في الجمعية العامة. توشك بعض تلك الدول أن تضيق في غياهب النسيان. نحن لم نتسبب في تغير المناخ ولكن، للأسف، تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة ضحايا لأشد آثاره تدميراً. وللأسف، بدلا من الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ارتفعت نسبتها بما يقرب من ٥٠ في المائة. وهذا الفشل الذريع في اتخاذ إجراء حاسم يشكل تهديداً للبشرية جمعاء. إنها لمأساة ألا نرتدع بالرغم من علمنا جميعاً بالمخاطر الكامنة في الاحتباس الحراري وتغير المناخ ولذلك نرحب بدعوة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة بشأن تغير المناخ، ونأمل أن يسفر عن توافق سياسي قوي من أجل التصدي لهذا التحدي الكبير في عصرنا.

ونرحب بالمبادرة بتحديد عام ٢٠١٤ كسنة دولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعو المجتمع الدولي إلى اغتنام هذه الفرصة للنظر بجدية في مساعدة هذه الدول، لا سيما في ما يتعلق ببناء القدرة على التكيف وإدارة مخاطر الكوارث.

أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وبينما أتكلم، توشك الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على اختتام مداولاتها في عاصمتنا، ويندهوك. ونعتقد أن نتائج المؤتمر ستعزز دور الاتفاقية في التخفيف من آثار التصحر والجفاف، وخاصة في قارة أفريقيا.

وبينما حققت البلدان النامية تقدما جديرا بالثناء في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال تنتظرها العديد من التحديات. وترى ناميبيا أنه لا بد أن تأخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الاعتبار الشواغل والتحديات الحقيقية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، مثل الحصول على المنح والقروض بشروط ميسرة للأغراض التنموية. كما ينبغي أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أؤكد على أن التنمية المستدامة تتطلب التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به على المستويين المحلي والدولي.

وتشعر ناميبيا بقلق تجاه حالات النزاع وعدم الاستقرار المتزايد في أجزاء كثيرة من العالم. ونرحب بالتوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتحت ناميبيا جميع الأطراف الموقعة على الإطار على العمل معا بحسن نية نحو تنفيذه الكامل. ونثني على الجهود التي يبذلها لواء التدخل لاستعادة السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل بغية تحقيق نجاح هذه المهمة الهامة. كما نناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المتضررة من النزاع.

وترحب ناميبيا بقرار المحكمة الانتخابية الخاصة التي خضعت للإصلاح في مدغشقر، الأمر الذي من شأنه تمهيد

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): شهد الأسبوع الماضي ارتكاب هجوم إرهابي شنيع ضد جمهورية كينيا، أسفر عن مقتل وجرح العشرات من المدنيين الأبرياء، وتدمير الممتلكات. نحن ندين هذا الهجوم الأهوج، ونعرب عن تضامننا الأخوي مع الشعب الكيني.

موضوع الدورة الثامنة والستين هو "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"

ويعكس ذلك كلمات ديباجة ميثاق الأمم المتحدة: "أن ندفع بالرقمي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". ولذا بوصفنا قادة، نواجه تحدى كفالة أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التنمية المستدامة ومستقبلا آمنا للأجيال الحالية والمقبلة.

وحيثما أقر مؤتمر قمة الألفية الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، شدد على الضرورة الملحة لجعل العالم مكانا أفضل للبشرية جمعاء. ومنح ذلك الوعد للأمل للملايين الذين يعيشون في فقر مدقع وحرمان في أجزاء كثيرة من العالم. وبينما تقترب من الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥، ينبغي أن نتساءل عما إذا كنا قد أوفينا بالالتزامات التي قطعناها في عام ٢٠٠٠. ونعتقد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون محورها الشعوب وتكون شاملة، مع التركيز على توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والأمن الغذائي والتغذية، والطاقة، والمياه الصالحة للشرب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب والمعوقين.

وينبغي أن تظل تحديات تغير المناخ وحفظ البيئة محور اهتمامنا. وقد قطعنا خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢، التزامات بإقامة شراكة عالمية جديدة تتميز بروح جديدة من التضامن، والتعاون والمساءلة المتبادلة. وحددت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٦٦/٢٨٨)، القضاء على الفقر باعتباره

والولايات المتحدة الأمريكية لوضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت سيطرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

كما ندعم جهود المبعوث الخاص المشترك بين الأمين العام وجامعة الدول العربية لمساعدة الأطراف السورية على إيجاد حل سلمي للنزاع في بلدها.

ويجب تسريع عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، بغية جعله تمثيلاً وديمقراطياً.

إنّ دورة الجمعية العامة تتيح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لاتخاذ خطوات محددة للقضاء على الفقر وتعزيز السلام والأمن الدوليين بغية إيجاد عالم خال من الحاجة على النحو المنشود في الأهداف الإنمائية للألفية. فلنستجمع الإرادة السياسية الضرورية للتصرف الآن.

وإنني أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحِب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الطريق أمام إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية هناك الشهر المقبل. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي والفني واللوجستي اللازم بغية نجاح تلك الانتخابات.

وتواصل حكومتنا دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لتحقيق استقرار الحالة في الصومال.

وقد أعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعثات المراقبة الانتخابية التابعة للاتحاد الأفريقي أن الانتخابات المنسقة التي جرت مؤخراً في زيمبابوي حرة وسلمية وتتمتع بالمصداقية. وفي ذلك السياق، تدعو ناميبيا إلى الرفع غير المشروط لجميع العقوبات المفروضة على زيمبابوي.

ونرحب بإجراء انتخابات ديمقراطية في مالي ونهني الرئيس ابراهيم بوبكر كيتا على انتخابه. ونثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين للدور الريادي الذي اضطلعوا به في حل الأزمة في ذلك البلد.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر تضامننا الثابت مع الشعب الكوبي، الذي تحمل ظروفًا قاسية بسبب الحصار الاقتصادي غير القانوني المفروض على بلده. وندعو مرة أخرى إلى الرفع غير المشروط للحظر المفروض على كوبا.

إن تحقيق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي هو أحد المبادئ الذي تأسست عليها هذه المنظمة. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد تضامننا مع شعب الصحراء الغربية، وندعو إلى تنفيذ خطة التسوية للأمم المتحدة لهذا البلد. وبالمثل، ندعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن فلسطين.

وتدين ناميبيا استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سوريا، على نحو الذي أكدته مفتشو الأمم المتحدة. ونرحب بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين الاتحاد الروسي

إنني لست إيديولوجيا رومانسيا، بل نقيض ذلك تماما، فأنا واقعي براغماتي يدرك أنه في غاية الصعوبة، أو حتى مستحيل، أن نتوقع التنفيذ الكامل والتام لمبادئ الأمم المتحدة وقيمها في هذا العالم الناقص. بيد أن ما يحدث اليوم يهدد بالإطاحة بالنظام العالمي الراهن، ويدعو إلى التشكيك في أهمية هذه المنظمة الدولية وفعاليتها.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الجراندني (تونس).

ليس قصدي إثارة الشك أو تصغير مساهمة الأمم المتحدة متعددة الأبعاد في قضايا عديدة خلال العقود السبعة الماضية. فالمهم هو تعزيز دور المنظمة وضمان فعاليتها مقرراتها، فضلا عن إجراءاتها. وإذا لم يتم تنفيذ أو إنفاذ المقررات أو القرارات المستندة إلى قانون دولي يُدين انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن أن يعتبر ذلك استبدادية داعمة أو حتى مُجزية. وفي هذه الحالة، يمكن إطالة أمد الخلافات والتراعات بلا حدود، لخدمة المصالح الضيقة ونفعية أصحابها على حساب القانون الدولي ومبادئنا العالمية.

ولا أريد أن أدخل في تفاصيل ما نشهده ونعانيه كل يوم في أجزاء مختلفة من العالم. وسأكتفي بمثال بلدي بالذات، وهو بلد أوروبي صغير جرى تقسيمه بعنف لفترة ٤٠ سنة تقريبا، على الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة الداعية إلى إعادة توحيده وانسحاب قوات الاحتلال.

وإنني أعتنم هذه الفرصة لأؤكد للجمعية العامة أنني، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الحالية التي نواجهها، ملتزم بالعمل الدؤوب والتصميم للتوصل إلى تسوية قابلة للبقاء ودائمة، بحيث يمكن لجميع أبناء قبرص أن يعيشوا وينعموا في بلد أوروبي حديث يحترم قيم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومبادئهما احتراماً كاملاً، ويضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع سكانه، ويكفل تعايشهم السلمي وتعاونهم المثمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أناستاسياديس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية قبرص.

مع أنه من الواقعي والبراغماتي الاعتراف بأن النفوذ السياسي والاقتصادي والقوة لدى الدول، أو حتى المنظمات الدولية، وغير متكافئة في نظام دولي فوضوي، ينبغي للمرء ألا ينسى المبادئ التأسيسية لميثاق المنظمة، التي صيغت نتيجة التجارب التاريخية المؤلمة في حربين عالميتين.

وإذ آخذ في الاعتبار هدف تعزيز المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، أود أن أشاطركم شعوري بالقلق العميق حيال ما يحدث في أجزاء متعددة من العالم، مما يهدد سيادة الدول والاستقرار الإقليمي والعالمي من خلال أعمال العنف الحكومية والأعمال الإرهابية، والتعدي على حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول والتشكيك فيها، وضّم الأراضي بالاستخدام غير القانوني للقوة، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، ورعاية الحركات الانفصالية أو الإرهابية وإيوؤها، وإظهار الأصولية الدينية عبر الاعتداءات الإرهابية، والتشريد القسري لملايين الناس، والجوع والبؤس، التي تكثّف تدفقات الهجرة وتؤدي إلى تغييرات ديمغرافية.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة تؤكد الحاجة، عبر المناقشة الجماعية والتقييم الذاتي، إلى تقييم ما إذا كانت مبادئ الأمم المتحدة وقيمتها وطرائقها قد أسهمت حقا في ما كنّا جميعا نأمله - صون السلام والأمن واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للجميع.

حالة يربح فيها الطرفان، ليس فقط من أجل الطائفتين بل أيضاً من أجل جميع أصحاب المصالح المعنيين.

إني إذ أضع ذلك في الاعتبار، قدمت مجموعة من الاقتراحات، تتضمن، من بين أمور أخرى، عودة مدينة الأشباح "فاماغوستا" إلى سكانها الشرعيين تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤). إن عودة "فاماغوستا" سيوفر عدداً من الفوائد، على الرغم من الجدوى الواضحة في إحياء أمل أبناء قبرص. إن ترميم المباني غير المأهولة في المدينة منذ ٣٩ عاماً سيفضي من دون شك إلى استحداث وظائف جديدة في طائفة واسعة من الميادين المهنية، ويوفر دعماً رئيسياً لاقتصاد البلاد. وفي الوقت نفسه، إن القبارصة اليونان والأتراك بالعمل معاً وبناء الثقة المتبادلة والتمتع بنتائج التعاون المشترك سيقتربون من جني فوائد اقتسام مستقبل مزدهر كما فعلنا في الماضي تماماً.

أعتقد أن الجمعية تتشاطر تقييمي ومفاده أن هذا الاقتراح، وهو مكمل لعملية التفاوض، ستستفيد منه الطائفتين، وأن قبوله سيوفر حافزاً لازماً بشدة لإمكانية التوصل إلى تسوية. وفي الوقت نفسه، ولتخاشي الدخول في عملية تفاوض جديدة محبطة، فإن وقت بدء المفاوضات ليس مهماً بقدر ما أن تتم المفاوضات بطريقة شاملة وبمضمون واضح وبأهداف وغايات واضحة.

تحقيقاً لتلك الغاية، أرى من الجوهرى قبل البدء بعملية التفاوض أن يكون من المفهوم بشكل واضح أنه لا بد لأي حل سيتم التوصل إليه من أن يركز على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الرفيعة المستوى وتحول جمهورية قبرص إلى دولة اتحادية مؤلفة من منطقتين وطائفتين ذات شخصية دولية واحدة، وسيادة واحدة، ومواطنة واحدة. وعلاوة على ذلك، لا بد للتسوية من أن تجسد قدرتنا بوصفنا دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وأن ترسخ قيمه ومبادئه بتعزيز دور الاتحاد

وكما نقلت بالفعل إلى الأمين العام، فإني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الوضع الراهن غير مقبول وإن إطالة أمده من شأنها أن تتسبب في مزيد من الآثار السلبية على اليونان والأتراك القبارصة. لذلك، فإن إيجاد تسوية شاملة للمسألة ليس أمراً مستصوباً فحسب، ولكنه أمر لا ينبغي تأخيره أكثر من ذلك. وفي ذلك الصدد أود، بوصفي قائداً لديه رؤية مخلصية لإعادة توحيد بلدي، أن أهيئ مرة أخرى بمواطنينا من الأتراك والقبارصة أن يظهروا نفس التصميم والالتزام وأن يصبحوا أطرافاً في الجهود الرامية إلى إعادة توحيد وطن يسوده السلم والأمن والازدهار.

وكون رئيس جمهورية تركيا، السيد عبد الله غل، في هذه القاعة ذاتها (انظر A/68/PV.5) قد استشهد باقتراح عام ٢٠٠٤ الذي طُرح من خلال إجراءات ديمقراطية حقيقية ولم تتقبله الغالبية الواسعة من القبارصة اليونان لعدد من الأسباب الموضوعية، لا يعفي تركيا من التزاماتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ولا يجسد بصدق الحقائق على أرض الواقع كما تؤكد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومع ذلك، أرحب بقرار تركيا الاستجابة لاقتراحي بعقد اجتماعات مع المفاوضين عن طائفة القبارصة اليونانيين. وأتوقع، وفي الوقت نفسه، أن تلي ذلك الرد الإيجابي خطوات عملية وموضوعية واعتماد موقف بناء يتسند إلى النية الحسنة مما سيساهم بفعالية في التوصل إلى تسوية.

وفي ذلك الصدد، فإني أعتقد اعتقاداً قوياً بأنه من الأهمية الفائقة إطلاق زخم قوي، إما قبل عملية المفاوضات أو خلالها، بغية استعادة ثقة شعب قبرص في إمكانية التوصل إلى تسوية. ولا يمكن تحقيق ذلك الزخم إلا من خلال اعتماد تدابير جريئة يُنظر إليها بوصفها تغييراً لقواعد اللعبة وبوصفها تفضي إلى

معاً بصورة وثيقة، على الصعيدين الثنائي والإقليمي. ومما يتعلق بذلك وشهادة على دورنا البناء في المنطقة أن قبرص قد اضطلعت بدور رئيسي تمثل في عقد لقاء بين البلدان المجاورة المنتجة للهيدروكربون والتماس الفرص، ليس من أجل إبرام اتفاقيات بشأن الحدود البحرية بل أيضاً من أجل القيام بجهود مشتركة في استكشاف مصادر الهيدروكربون تلك.

وأرى أن الطاقة ينبغي ألا تكون مصدراً للتراع، بل أن تكون حفازاً لتسوية التراع وللتكامل الإقليمي.

وأدى إطار الأهداف الإنمائية للألفية إلى حشد جهود إنمائية لا سابق لها وتوجيه الأولويات الإنمائية العالمية والدولية منذ عام ٢٠٠٠. ومع أن ثلاثة من الأهداف الثمانية قد حققت قبيل الموعد المحدد النهائي، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل عام ٢٠١٥.

وبتبقي فترة قصيرة لا تتجاوز عامين، يلزم تعزيز الالتزام والموارد والجهود، وكذلك اتخاذ نهج منسق يمكنه الإسهام في تسريع التقدم المحرز نحو بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن، باعتبارنا دولة جزرية صغيرة تواجه تحديات خاصة، ندرك جيداً السبب وراء الأهمية البالغة لاتساق العمليات المؤدية إلى وضع خطة وحيدة وعالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتطلب التحديات غير المتناظرة الجديدة والناشئة - مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والإرهاب وأوجه عدم المساواة وضرورة توسيع نطاق سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان - التزاماً متجدداً وجماعياً وإطاراً فعالاً وموجهاً نحو تحقيق الأهداف لما بعد عام ٢٠١٥ يكون في صميمه القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وكما يقول الأمين العام في تقريره المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"

الأوروبي في عملية التفاوض. وعلي أن أوضح بأن هذا الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي سيكون دوراً تكميلياً فقط ومتمماً للمساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة التي لا تضمن فحسب مشاركتنا الفعالة والكفؤة في الاتحاد الأوروبي، من خلال التنفيذ المناسب لمجموعة القوانين الأوروبية بل أيضاً لاستعادة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع أبناء قبرص.

أخيراً ولكن ليس آخراً، ثمة جانب هام وذو طابع إنساني في المشكلة القبرصية وهو مسألة الأشخاص المفقودين. ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن. ولا بد من حسم المسألة في أقرب وقت ممكن، بغض النظر عن التطورات في المفاوضات.

إن الدور الإيجابي والباعث على الاستقرار الذي بوسع قبرص القيام به في شرقي البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في مناطق التي تجري فيها مكافحة الإرهاب، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتقديم المساعدة الإنسانية، قد حظيت في الأشهر القليلة الماضية باعتراف واسع. إن الإبقاء على قبرص سلمية ومستقرة والحفاظ على دورها الإقليمي البناء هدف رئيسي لحكومتي. لقد برهنا أننا جسر موثوق يربط بين أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط، من الناحيتين التصورية والعملية، وكذلك بوصفنا بلداً يتمتع بالمصداقية والاستقرار، الأمر الذي يعطي ثقة حقيقية بأن يكون ملاذاً آمناً. وثبت ذلك بصورة عملية عدة مرات خلال فترات الإجلاءات الإنسانية الكبيرة. مرة أخرى، إذا ما اقتضت الضرورة، ونأمل ألا تقتضي، نحن على استعداد للمساهمة بطريقة موضوعية في أي نداء دولي لتقديم المساعدة الإنسانية والمرافق لرعايا أي بلد ثالث.

ثمة تطور آخر مشجع في المنطقة جار حالياً في التعاون في مجال الطاقة. إن الإمكانية الواعدة لاستكشاف الهيدروكربون في حوض ليفانتين تتطلب من جميع البلدان في المنطقة أن تعمل

اصطب السيدنيكوس أناستاسيادس، رئيس جمهورية قبرص، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماهاما (تكلم بالإنكليزية): بقلب مثقل بالأسى أحاطب الجمعية العامة اليوم. وقبل فترة قصيرة من مغادرتي غانا لحضور هذه المناقشة، علمت بالهجوم الإرهابي الذي وقع في نيروبي. وشعرت بالصدمة والأسى العميق لمساعي بخسارة العديد من الأرواح من جراء اعمال العنف تلك الطائشة والجبانة. ومع تزايد الخسارة في الأرواح يزداد حزني أيضا، علما بان كل عدد إضافي يرمز إلى روح بشرية أخرى.

وترمز تلك الأعداد إلى أشخاص قد يكونوا غرباء بالنسبة لنا نحن هنا ولكنهم كانوا ذوي أهمية أساسية في حياة أناس أحببهم - حياة والديهم وأطفالهم وأزواجهم وزوجاتهم وأصدقائهم وزملائهم.

وسرعان ما أبلغت بان أحد ضحايا المذبحة شخص مهم في حياتي وفي حياة العديد من الغانيين، وهو الأستاذ كوفي أونور، الرجل الشريف الذي بلغ من العمر ٧٨ عاما وخدم بلده بولاء بصفته شاعرا وأستاذا، وسفيرا سابقا لدى البرازيل وكوبا، ورئيسا سابقا لمجلس الدولة، وهو هيئة استشارية رئاسية. بل وكان الأستاذ أونور في يوم من الأيام مبعوثا لبلدنا لدى الأمم المتحدة. ولكن في هذا اليوم المشؤوم، كان

”بات العالم، في سعيه من أجل الكرامة والتسامح والرخاء والعدالة والاستدامة والقضاء على الفقر، يواجه لحظة استعجال فارقة غير مسبوقة“ (A/68/202، الفقر ١). ”ويتعين على أمم العالم أن تتضافر لدعم برنامج موحد للعمل على الوفاء بهذه التطلعات“ (المصدر نفسه، الفقرة ١٢٠). وقبرص تؤيد بقوة تضافر الجهود للاضطلاع بهذه المهمة.

وقبل بضعة أشهر، لقي بلدي اهتماما دوليا غير مسبوق بسبب الأزمة الاقتصادية، ومن دواعي اعتزازي أن أقول إنه، بسبب إصرار شعب قبرص وعزمه وقدرته على الصمود، نحن نرتقي إلى مستوى التحدي وقريبا سنقود بلدنا في طريق التعافي والنمو. وتتمثل رؤيتي السياسية في أن تلقى قبرص الاهتمام السياسي مرة أخرى، ولكن في هذه المرة لجميع الأسباب الوجيهة.

ويشير هذا إلى وضع حد للانقسام القديم والطويل الأمد لبلدي، تمشيا مع تطلعات شعبنا، لا سيما جيل الشباب، بغية التعايش بشكل سلمي في بلد أوروبي يحترم احتراماً كاملاً حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأنا واثق بان الجميع سيوافق على أن إعادة التوحيد لا تخدم مصالح شعب قبرص وحده، بل أيضا مصالح المجتمع الدولي قاطبة، إذ لا شك أن إيجاد حل لمشكلة قبرص ستترتب عليه آثار هامة في تهئية بيئة تمس الحاجة إليها لتحقيق الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ونحن، من جانبنا، عازمون على الإتقاء إلى مستوى التحدي الذي تمثله هذه المسؤولية التاريخية وعلى بذل قصارى جهدنا بهدف تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا وتوافقا في منطقتنا المباشرة، لكي تتذكر الأجيال المقبلة الإرث الذي خلفناه لها.

الرئيس بالنيابة: أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

تقسمها أو تثنيها الجرائم البشعة التي يرتكبها من يرغبون في وقف عجلة تقدمنا. وأنا أعلم أنه لن يجري استخدام حدودنا بعد الآن لتقويض التأخي بين مواطنينا من الرجال والنساء.

وأيام المجازر يجب أن تظل جزءا من ماضينا. وأهأرنا لن تتلون بلون الدم بعد الآن. وأطفالنا يجب أن يكونوا تلاميذ الآن؛ ولن نسمح بعد الآن لمن يرغبون في تحويلهم إلى جنود بسرقة طفولتهم. فأفريقيا تقف شامخة وتسير بثقة نحو الاستقرار السياسي وتسير بثقة على طريق الازدهار الاقتصادي وتسير بفخر نحو تحقيق الانسجام والتعايش العرقي والديني. ولا يوجد في أفريقيا اليوم مكان للكراهية والتعصب وقتل الأبرياء - لن يحدث ذلك بعد الآن ولن يتكرر ذلك أبدا. وعليه، فإننا سنسبكي موتانا. وسنواسي أنفسنا وبعضنا بعضا لنجتاز أحراننا. ولا يمكن أن نسمح للإرهاب بأن يهزمننا، بل يجب أن يقوي عزمنا. ولن يُوقف تقدمنا.

في العام الماضي، ومن على هذا المنبر، أعلنت أيضا تصميم غانا على أن تصبح منارة للسلام والديمقراطية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وبالنيابة عن المواطنين الذين أقوم على خدمتهم، وعدت العالم بأن غانا لن تسمح باستخدام أراضيها بأي شكل من الأشكال لزعزعة استقرار دول أخرى. وغانا ثابتة في تعاونها مع جيرانها الإقليميين للحفاظ على أمن الدول التي تتمتع الاستقرار ولاستعادة الأمن في الدول التي خرجت مؤخرا من الاضطرابات، مثل كوت ديفوار ومالي. وكوت ديفوار تشهد حاليا مرحلة إعادة البناء. وعروض المصالحة التي قدمها الرئيس واتارا مؤخرا تمثل خطوة رئيسية نحو رأب الصدع السياسي في البلد. وبعد معركة مع الإرهاب، عادت مالي بقوة إلى الديمقراطية بإجراء انتخابات أشاد بها جميع المراقبين، بمن فيهم حتى المتشككون والمرتابون، واصفين إياها بأنها كانت حرة ونزيهة وسلمية.

الأستاذ أونور في نيروبي لإلقاء شعره في مؤتمر للكتاب. وسافر إلى هناك مع ابنه، وقررا قبل اليوم المقرر للمناسبة أن يضطلعا بنشاط كان ينبغي أن يكون أكثر نشاطا اعتيادي وهادئ - وهو المرور على مركز للتسوق.

وللأسف، فإن ما وقع في ذلك اليوم في مركز ويستغيت الرئيسي للتسوق كان أي شيء عدا كونه اعتياديا. سلبت روح الأستاذ أونور منه ومن أحبوه، تماما كما سلبت أرواح الآخرين منهم ومن مجتمعاتهم. وكانت لكل واحد منهم قصة فريدة وإنجازات وتطلعات سيذكرون بها. وكان نجل الأستاذ، بالرغم من إصابته، من العديدين المحظوظين بما يكفي للنجاة من الهجوم. وهو يوم لن ينسوه أبدا. وسيحملون معهم الجراح البدنية والنفسية. ونحن من تفرجنا من بعد، ينبغي ألا نسمح لأنفسنا بان ننسى على الإطلاق، لأننا أيضا تأثرنا بشكل نهائي بهذه المأساة.

وحيثما أطل علينا فجر الاستقلال وبدت إمكانياتنا بدون نهاية، شهد العالم كيف تمكنت أفريقيا من الإشراق. وبعد ذلك، لفترة عقود، حمد ذلك البريق. وكان ذلك وقت أن بدا القتل شائعا تقريبا في أفريقيا. وفعلا، هناك العديد من القبور التي لا تزال بدون علامات. وكان هناك وقت بدا فيه الدكتاتوريون الظاهرة السائدة. ولعقود، سبب فساد البعض وجشعهم وفجورهم المعاناة لقارة بأكملها.

وقد كان من الممكن أن نستسلم بسهولة جدا للحروب والفقر والأمراض، ولكننا لم نفعل. وشققنا طريقنا بخطى متعثرة عاما بعد عام. ونجحنا في نهاية المطاف ونجونا.

وفي العام الماضي، عندما خاطبت الجمعية العامة (انظر A/67/PV.9)، بدأت بالتأكيد على أنني أحمل أبناء سارة من غانا، تتناول قصص نجاح من القارة الأفريقية. وفي هذا العام، من دواعي سروري أن أفعل الشيء نفسه حتى في أعقاب الهجوم الإرهابي الغادر لأنني أعرف أن أفريقيا اليوم لن

فقد جرى الطعن في نتائج الانتخابات التي أجريناها مؤخرا. ومنذ عودتنا إلى الحكم الدستوري، أحررت غانا ستة انتخابات ناجحة. وكانت انتخابات العام الماضي أول انتخابات يجري الطعن رسميا في نتائجها في دعوى أمام المحكمة العليا. وما جعل الحالة جديدة بالذكر لجوء جميع الأطراف المعنية إلى سيادة القانون. وبثت قنوات التلفاز جلسات المحكمة حرصا على الشفافية. وجرى القبول بالأحكام عن طيب خاطر ولم يتم الإبلاغ عن أي حوادث عنف.

وانتصار غانا ليس حالة استثنائية. فقد مرت بلدان أخرى، مثل كينيا، بتجارب مماثلة. ويدل ذلك على أن المؤسسات الديمقراطية في أفريقيا تزداد قوة. ويشير إلى أن ميزان القوى في البلدان الأفريقية يتحول من سلطة الفرد إلى عملية أكثر إنصافا تركز على منظومات مصممة بشكل صحيح. والمؤسسات القوية تمثل السمة المميزة لاستقرار كل دولة. وهي أدوات حاسمة في النضال من أجل حقوق الإنسان.

ونحن نعتزم وضع حد لبطالة الشباب. وفي غانا اليوم، نحن على وشك تدشين صندوق توظيف الشباب وتنمية المؤسسات، وهو برنامج سيزود الشباب بمهارات تنظيم المشاريع ويتيح لهم إمكانية الحصول على الأموال اللازمة لإنشاء مشاريع خاصة بهم أو توسيع المشاريع القائمة، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة لأنفسهم.

تضم القارة الأفريقية اليوم ستة من بين أسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن ترجمة هذا النمو إلى فرص عمل مستدامة. وخلال العقد المنقضي، خلقت الاقتصادات الأفريقية أكثر من ٣٧ مليون وظيفة بأجر، غير أن ٦٣ في المائة من العمال ما زالوا حبيسي وظائف منخفضة الأجر توفر لهم حد الكفاف أو العمل الحر. وفي ظل هذا الواقع، توجد احتمالات حقيقية جدا لعدم استقرار الدخل والاستبعاد من الاستفادة من النمو الاقتصادي واستحقاقات

لقد شهد غرب أفريقيا ما يكفي من الحروب والصراعات. ونحن نريد أن يستمر السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. وستواصل غانا القيام بدورها في تعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتأكد من قدرتها على تحقيق هذا الهدف. وفي ضوء كل ما ذكرته في بياني اليوم، أنا على يقين من أن أحدا لن يُفاجأ بأن غانا أبدت دعما حماسيا لمعاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين (القرار ٢٣٤/٦٧). فالتجارة الدولية في الأسلحة والذخيرة التقليدية لا بد من تنظيمها. ونود أن نشير إلى أي مدى أصبح العالم قرية عالمية، وخاصة عند الكلام عن التكنولوجيا والثقافة والسفر. وسهولة التواصل في هذه القرية العالمية تتوفر أيضا لتجار الحروب والجماعات الإرهابية الذين يستفيدون من ذلك في تجنيد أعضاء جدد وتوسيع خلاياهم وإقامة شبكات عابرة للقارات والحصول على الأسلحة وإخفاء هوياتهم وأماكنهم. وإذا أردنا مكافحة ذلك، يجب علينا نحن أيضا أن نعمل بشكل تعاوني. ويجب على دول العالم المتقدم النمو أن تصطف مع دول العالم النامي. ويجب أن نقيم شراكات وأن نعمل معا. وغانا مستعدة للقيام بذلك. فقد وقعنا معاهدة تجارة الأسلحة ونحن عازمون على بذل كل جهد ممكن ليتسنى التصديق عليها في الوقت المناسب.

تميل الديمقراطيات الوليدة لأن تكون هشّة. فحدودها لا تزال تخضع للاختبار؛ وخصائصها لا تزال تتبلور. والديمقراطية ليست نموذجا واحدا يناسب الجميع، وليست حدثا غير متكرر. بل هي نظام يستغرق بناؤه عقود وعملية تدفع بلدا ما نحو درجة من الكمال لن يصل إليها أبدا. ولكن يجب على البلدان، مع ذلك، أن تحاول. وفي العام المنقضي، تعرضت حدود الديمقراطية في غانا للاختبار، ومن دواعي فخري أن أبلغكم بأننا نجحنا في الاختبار بامتياز.

أن أفريقيا يمكن أن تنجح بمرور الوقت ومع توفر الفرصة المناسبة.

حققت غانا هدف الحد من الفقر والجوع، أحد الأهداف الإنمائية للألفية، قبل وقت طويل من الموعد المقرر لذلك في عام ٢٠١٥. ونحن نسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف ٢ و ٣ و ٦ أيضا من هذه الأهداف. وشهدت معدلات الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين والحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقدما هائلا وتحولات إحصائية نتيجة ما قمنا به من عمل لبلوغ أهدافنا. وبينما لا تزال متأخرين في تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٧- معدل وفيات الرضع وصحة الأم والاستدامة البيئية - تظهر الأرقام حدوث تحسن كبير. فمنذ عام ٢٠٠٠، انخفض عدد حالات وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠ ولادة بأكثر من النصف من ٧٤٠ إلى ٣٢٠ حالة وفاة. ونحن ندرك أنه عند الكلام عن حياة الإنسان، فإن تسجيل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة حتى قليل جدا وغير كاف. ولذلك، أطلقنا في عام ٢٠١٠ إطارا لتسريع التقدم وخطة عمل قطرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تمثل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من سكان غانا. ونحن نعتقد أن تمكينهن من خلال التعليم وتشجيعهن على التحكم بشكل كامل في حقوقهن الإنجابية، سيساعدنا ليس فقط على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أسرع، ولكن أيضا على بناء دولة أفضل. ولا يكفي إرسال الفتيات إلى المدرسة، والسماح لهن فقط بما يكفي من التعليم لاعتبارهن يقرأن ويكتبن، بل يجب علينا الاحتفاظ بهن في المدرسة. وإخراج الفتيات المراهقات من المدرسة لأي سبب من الأسباب هما ممارستان مرفوضتان يتعين وضع حد لهما، ناهيك عن تزويجهن.

لقد شكلت المرأة الأفريقية دائما العمود الفقري لمجتمعاتنا. دعونا نتخيل التغيير الذي يمكن أن تحدثه في

الضمان الاجتماعي التي ترتبط بفرص العمل في القطاع الرسمي.

وأفريقيا تشهد نموا سكانيا سريعا، حيث تقل أعمار أكثر من ٥٠ في المائة من السكان عن ٣٥ عاما. وهذا يعني أنه يجب علينا خلق المزيد من فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب في بلداننا. ولا بد من إتاحة الفرص لهم. ونحن لا نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا حولنا اقتصادات أفريقيا. وجوهر الأمر هو القيمة. فيجب علينا أن ندرك قيمة مواردنا، بما في ذلك مواردنا البشرية، ويجب أن ندرك قيمة شعوبنا.

ولا يمكن أن نظل مصدرين للمواد الخام والمنتجات الأولية. ويتعين علينا إضافة قيمة إلى صادراتنا. ولا يمكن أن نستمر في تصدير حبوب الكاكاو الخام في غانا؛ وعوضا عن ذلك، يتعين علينا معالجة المزيد من تلك الحبوب وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة. ولا يمكن أن نستمر في تصدير الذهب غير الخالص؛ بل يتعين علينا إضافة قيمة إلى صادراتنا الذهب. ولا يمكن أن نستمر في تصدير النفط والغاز؛ بل يتعين علينا إدماج هذه الصناعة في اقتصادنا؛ ويتعين علينا معالجة المنتجات النفطية وتوليد الطاقة من الغاز. ولا يمكن أن نستمر في تصدير البوكسيت ثم نستورد الألومينا في المقابل لتغذية مصهر الألومنيوم المحلي؛ وعلينا أن نعمل من أجل إيجاد صناعة متكاملة للبوكسيت والألومنيوم في غانا.

وبهذه الطريقة، بالحفاظ على مفهوم القيمة في طليعة اقتصادنا، يمكننا خلق فرص عمل جديدة لشبابنا. ويمكننا أن نفعل ذلك بالتعاون مع المستثمرين المحليين والأجانب الذين يشاركوننا رؤيتنا. فبقية العالم غالبا ما يفترض خطأ أننا في أفريقيا لا ندرك قيمتنا. ولكننا ندركها. ونحن لا نريد تعاطفا؛ بل شراكة وأن نكون قادرين على الوقوف على أقدامنا. ونحن لا نبحث عن صدقات؛ بل عن فرص. وقد برهنا بالفعل على

السبب في اجتماعنا جميعا هنا اليوم في إيجاد السبل والوسائل اللازمة لإرساء عالم أفضل وأكثر سلاما وازدهارا.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إلبغودج تساخيا، رئيس منغوليا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس منغوليا.

اصطحب السيد إلبغودج تساخيا رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلبغودج تساخيا رئيس منغوليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تساخيا (تكلم بالإنكليزية): دعوني أبدأ بتهنئة السيد جون آشي من أنتيغوا وبربودا على توليه رئاسة دورة الجمعية العامة هذه. وتتعهد منغوليا بتقديم دعمها الكامل له.

نجتمع هنا في الأمم المتحدة من أجل إجراء تقييم جماعي لحالة العالم، وتبادل أفكارنا ورؤيتنا، والاتفاق على اتخاذ إجراءات مشتركة. سأبدأ من خلال استعراض ما وصلنا إليه اليوم. يلتحق أكثر من ٧٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بالطبقة الوسطى في كل عام. وحسنت الأهداف الإنمائية للألفية حياة بلايين الناس. وحقق العالم أهداف الحد من الفقر، في بعض الأماكن، حتى قبل الموعد النهائي المحدد. وبدلا من رؤية عام ٢٠١٥ كنهاية، يجب أن نعتبره بداية لحقبة جديدة. في هذا العصر، ينبغي أن نبني على النجاحات التي حققناها، وسد الثغرات ومواجهة التحديات الناشئة.

بلداننا، إذا ما ساعدناها فحسب على استخدام كامل طاقتها. كرئيس وأب، فأنا مدين لأولادي، أبنائي وابنتي، وجميع أبناء غانا بإرساء بلد يمكنهم فيه المشي بكامل كرامتهم ورؤوسهم عالية، متكاتفين مع أطفال أوروبا وأمريكا الجنوبية وآسيا وأمريكا الشمالية وبقية العالم.

ومما يشجع غانا، إطلاق المبادرة الجديدة لحل المشكلة الاسرائيلية الفلسطينية. ولا نزال نعتقد اعتقادا راسخا بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل آمنة وتنعم بالسلام، هو نتيجة مرغوب في تحقيقها، يجب علينا جميعا دعمها والعمل من أجلها. وفي إطار العمل لتحقيق ذلك الهدف، يجب علينا أن ندرك بأن مواصلة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية يغلق الباب على نحو متزايد أمام حل الدولتين.

إن غانا تدعو مرة أخرى لرفع الحظر المفروض على كوبا. إنه أحد مخلفات حقبة الحرب الباردة وليس له مكان في عالمنا المعاصر.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة، ولكن تركيبة عضوية مجلس الأمن لا تعكس تلك التطورات. لذلك، تؤيد غانا إصلاح مجلس الأمن.

وسوف تستمر غانا في متابعة مبدأ المشاركة البناءة في علاقاتنا مع البلدان الأخرى في العالم. ونحن ملتزمون تماما بتعزيز شراكة عالمية صادقة تحظى بالاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل.

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن احترامي لأولئك الذين فقدوا حياتهم في كينيا وسوريا وفلسطين ومصر وليبيا وباكستان والعراق ونيجيريا ومالي والصومال وتركيا والهند والولايات المتحدة وجميع الأماكن الأخرى التي شهدت هجمات نفذها إرهابيون خلال هذا العام فقط. ويتمثل

تحقيق مصالحنا المشتركة. منذ بضعة أيام فقط، استضيفنا حوار المنتدى الاقتصادي العالمي الاستراتيجي بشأن مستقبل منغوليا. وجمع ذلك الحدث ممثلين عن العديد من أصحاب المصلحة لاستكشاف مسارات اقتصادية مستقبلية لتنمية بلدي.

ويهتم المنغوليين اهتماما كبيرا بالبيئة. ونأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا المشتركة عن مواجهة تهديد تغير المناخ. وذلك سبب تعزيز سياسة التنمية الخضراء. لقد أنشأنا أيضا متزهات وطنية من أجل الحد من التصحر، وحافظنا عليها. وفي نفس الوقت، تشكل هذه الحدائق ذات المناظر الخلابة العمود الفقري للسياحة الإيكولوجية الجديدة. وستولد دخل محافظة على البيئة وفرص عمل مراعية لها على حد سواء.

إن بلدي بصدد إنشاء شبكة آسيوية ممتازة للتنمية الخضراء.

وستنتج الطاقة المتجددة وتوفرها للمستهلكين الآسيويين. ويتم الآن تشغيل أول محطة لتوليد الطاقة الريحية في منغوليا، وهي مملوكة للقطاع الخاص. والطاقة الريحية تنطوي على إمكانات لإنتاج الكهرباء على نحو يفوق احتياجات البلد.

ونواجه العديد من التحديات البيئية، بما في ذلك تدهور الأراضي، والتصحر، والكوارث الطبيعية، والتلوث. وينبغي حل تلك المسائل بصورة مستعجلة وجماعية. ولا بد من تعزيز وعي الناس بالمسائل البيئية وتوسيع نطاق مشاركتهم في مواجهة تلك التحديات. وقد استضيفنا هذا العام هذا العام يوم الأمم المتحدة العالمي للبيئة، والواقع أننا في قلب الاقتصاد الأخضر. والشعب المنغولي، لا سيما شبابنا، ملتزم ببناء مستقبل بيئي أفضل.

وفي العام الماضي، تكلمت عن أهمية المعركة التي تخوضها منغوليا لاحتثاث الفساد على جميع المستويات. إننا نكافح الفساد - آفة الديمقراطية - بسياسة عدم التسامح مطلقا على

للأسف، فإننا نواجه العديد من هذه التحديات. اليوم، يعاني أكثر من ٢٠٠ مليون شخص من البطالة، ولم يلتحق أكثر من ٥٠ مليون طفل بالمدارس، ولا يزال يعاني واحد من كل ثمانية من مواطنينا من الجوع. وقد جرى حتى الآن، تخصيص أكثر من ٩٠٠ بليون دولار للنفقات العسكرية كل عام. ولا ينفق سوى جزء ضئيل من هذا المبلغ على الرعاية الصحية والتعليم. ويجب عدم قبول حالة كهذه.

فيما يخص المناخ، ستشكل زيادة درجة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين أمرا كارثيا، إن لم يكن مدمرا. وتتغير بيئتنا بسرعة. من ناحية الإنتاج، يفوق الاستهلاك العالمي بكثير قدرة كوكبنا الهش. ويجري استنفاد الموارد. وأصبحت البشرية تواجه خطرا شديدا. وبدأ وقتنا في النفاد. ويعيش في العالم الكثير من الجوع، ويسوده الكثير من العنف والتزام قليل جدا بحقوق الإنسان. إننا بحاجة لتغيير ذلك.

أريد أن أطلع الجمعية العامة على آراء منغوليا وخبرتها. إن منغوليا هي دولة عظيمة لها تاريخ غني. وهي دولة قديمة لكنها أمة فتية. إننا محظوظون لأن لدينا وفرة في الموارد الطبيعية، مما يتيح لنا آفاق نمو كبيرة وفرصة فريدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبنسبة نمو من رقمين، فإننا أحد أسرع الاقتصادات النامية في العالم.

حققت منغوليا العديد من الأهداف الإنمائية في مجالات مثل التعليم الابتدائي الأساسي، وتخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. ومع ذلك، يشير تقريرنا الوطني الخامس المتعلق بتحقيق تقدم فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية أن ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. وبغية تحقيق أهدافنا الإنمائية، تعمل الحكومة بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأحزاب السياسية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبالمثل، فإننا ندعو المستثمرين للعمل معا من أجل

الناشئة، بادرنا بإنشاء صندوق للتعاون الدولي وبدأنا فعلا في تنفيذ العديد من المشاريع.

إننا نتشاطر بفعالية دروس الديمقراطية البرلمانية مع قيرغيزستان ونقوم بالإصلاح القانوني بالتعاون معها. ونظمتنا تدريبا لدبلوماسيين وموظفين حكوميين من أفغانستان. كما ناقش إمكانية التعاون مع ميانمار والديمقراطيات الناشئة الأخرى.

وأناشد الدول الأعضاء أن تؤيد سياستنا لحماية وتعزيز الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبكل تواضع، أطلب بدعم الدول لترشيح منغوليا لمجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٥.

ولا يزال السلام والأمن حقا من حقوق الإنسان الأساسية. فاليوم، تعاني الشعوب في جميع أنحاء العالم من ويلات دورات العنف الذي لا ينتهي. والقوات العسكرية والأسلحة تُستخدم لتسوية النزاعات. وآلاف البشر يفقدون أرواحهم، ويُشردُ الملايين ويعاني آخرون كُثر. وآخر مثال على ذلك، الحالة الخطيرة في سوريا. ونأمل أن تُثمر مبادرة الولايات المتحدة وروسيا وتؤدي إلى تسوية سلمية للنزاع السوري.

وتؤيد منغوليا تأييدا ثابتا عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وإزالتها الكاملة. ولا يمكننا أن نسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية، ونحن ندين بشدة أي انتهاك للقانون الدولي المقبول عالميا.

وقد شاركت هذا الصباح في اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (أنظر A/68/PV.11). وباعتبار منغوليا بلدا يحظى بالمركز المعترف به دوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، يقع على نحو فريد بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية عضوين دائمين في مجلس الأمن، فإنها تعمل

كل مستوى من مستويات الحكومة. ونتيجة لذلك، إرتقت منغوليا ٢٦ مرتبة في تصنيف الدول الذي تضعه منظمة الشفافية الدولية.

الشفافية مفتاح مكافحة الفساد. ومن حق المواطنين أن يعرفوا كيف تُنفقُ ضرائبهم، في كل مستوى من مستويات الحكومة، من الوكالات الوطنية إلى الإدارة المحلية. ونظام "الحساب الشفاف" لدينا يكفل مراقبة جميع الصناديق بصورة مفتوحة وشفافة. ويستحق المواطنون الحصول على المعلومات وينبغي أن يكون لهم رأي في كيفية تطوير مجتمعاتهم المحلية. وأفضل حكومة هي الحكومة القائمة على أساس المشاركة المدنية الفعالة.

إن منغوليا تؤمن بالتطور الديمقراطي. فقبل أكثر من ٢٠ سنة، لم نكن نتخيل أن منغوليا ستصبح يوما رئيسة "مجتمع الديمقراطيات". وتلك الحركة الديمقراطية العالمية المعروفة جيدا، التي تحظى بقدر كبير من الاحترام، مكرسة لتعزيز الحرية والديمقراطية. وقد اجتمع المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الديمقراطيين من بلدان كثيرة في أولانباتار في نسيان/أبريل الماضي. وإعلان أولانباتار يشق سبيل المضي قدما لتعزيز الديمقراطية. ووضعت مبادرتنا، شبكة آسيا للديمقراطية، فضلا عن الاجتماع الوزاري التشاوري، أساسا قويا للتطور الديمقراطي.

واعتقد أن جهود تعزيز المشاركة المدنية تزداد فعالية بالتربية من أجل الديمقراطية. وتنفيذ القرار ١٨/٦٧، بشأن التربية على الديمقراطية، سيعزز المؤسسات الديمقراطية ويحسن حالة حقوق الإنسان للكثير من مواطنينا، لأن المعرفة قوة.

ويجب علينا جميعا أن نركز على تعزيز حقوق الإنسان. فعلى مدى العقدين الماضيين، ما انفكت منغوليا تتعلم الديمقراطية وتعززها في الداخل. وبغية دعم الديمقراطيات

القانون. فحيثما توجد سيادة القانون، يُقَلُّ الفساد وتُعزَّزُ حقوق الإنسان. وحيثما تكون الشفافية، تَقَلُّ التفاوتات الاقتصادية وتُعزَّزُ

المساءلة. وحيثما يكون المواطنون مشاركين وعلى بيّنة، تَحَقِّقُ نتائج طيبة. ويجب أن نَتَّصِفَ بالإقدام في جهودنا لتحقيق وتعزيز مجتمع عالمي يتسم بالعدل والانفتاح والشفافية.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إلبغدورج تساخيا، رئيس منغوليا، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سلوفينيا،

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد بورت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

الرئيس باهور (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد جون آش على انتخابه وأن أتمنى له كل التوفيق والنجاح. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون وأن أشكره على جهوده الدؤوبة وقيادته في تعزيز المثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن المثل الأعلى والمبدأ الذي ينبغي لنا أن نطمح إليه هو إيجاد عالم حيث يمكن لكل فرد أن يعيش بدون خوف وبدون عوز وبكرامة. لقد حققت الأمم المتحدة نجاحات غير

جاهدة فيما يتعلق بتزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونتيجة لجهودنا، قامت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بإصدار إعلان مشترك يعترف بمركز منغوليا الفريد. والتزمت باحترام ذلك المركز وبألا تسهم في أي عمل قد ينتهكه. والتزامها المشترك يكفل أننا لن نستخدم كبيدق في أي خطط أو استراتيجيات نووية في المستقبل. ذلك هو إسهام منغوليا في تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة.

ويشكل تعزيز السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا إحدى أولويات منغوليا في مجال الأمن القومي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ما يعزز الثقة هو الحوار والمناقشات المفتوحة. وبالتالي، قدمنا مبادرة بعنوان "حوار أولانباتار بشأن أمن شمال شرق آسيا". وندعو الدول الأخرى في المنطقة إلى الاشتراك في معالجة مختلف المسائل ذات المصلحة المشتركة، بما في ذلك مسائل الأمن في شمال شرق آسيا.

ويشرف ضباط منغوليا العسكريين وقواتها أن يخدمون إلى جانب زملائهم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ونحن فخورون للغاية بحفظة السلام لدينا على خدمتهم المتفانية وإسهاماتهم القيمة في قضية السلام. إننا جميعا ندرك تعقد النزاعات المعاصرة. وحفظة السلام لدينا يخدمون في مناطق تتسم بشدة التهديدات الأمنية والأخطار فيها. ولدعم حفظة السلام لدينا وتشجيعهم، قمت في شباط/فبراير بجولة في جنوب السودان وزرت بعثة الأمم المتحدة هناك. وخلال زيارتي، التقيت برئيس جنوب السودان وأعربت عن دعمي له ولدولته، أحدثت عضو من أعضاء المجتمع الدولي.

فَلْنَجْعَلْ عالمنا أكثر سلامة ورفاها.. وَلْتَحَلِّ بِالإقدام عندما يتعلق الأمر بمكافحة الظلم، وتعزيز الشفافية وسيادة

اللازم للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. إن انضمام سوريا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة يمثل خطوة إيجابية. وينبغي لسوريا أن تمتثل فوراً وبالكامل، أو أهما ستواجه العواقب.

من المهم أن الدبلوماسية قد سادت وأحالت المسألة مرة أخرى إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن ينهض بمسؤوليته وأن يستخدم جميع التدابير المناسبة لمعالجة الحالة في سوريا بشكل شامل. ولا يزال التوصل إلى تسوية سياسية يمثل حل الأزمة الوحيد الدائم القابل للتطبيق والسييل لضمان الاستقرار في المنطقة. ونحن نؤيد عقد مؤتمر حنيف الثاني في الوقت المناسب..

ويقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إنه يمارس تلك المسؤولية بالنيابة عنا جميعاً. وهو ملزم بالاضطلاع بالولاية التي أسندها إليها المجتمع الدولي والوفاء بها. وفي هذه الفترة من التوترات والتحديات، تعظم مسؤولية الدول الأعضاء. ففي السنوات الأخيرة، شهدنا الكثير من الانقسامات في المجلس، مما يعيق قدرته على التصرف في الوقت المناسب. ومن الضروري إحراز تقدم حاسم في إصلاحات مجلس الأمن الضرورية لتحسين فعالية المجلس وشفافيته وآلية المساءلة فيه. وفي إطار هذا الجهد، ينبغي للأعضاء الدائمين النظر في الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وندعو مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالمحكمة الجنائية الدولية ركيزة لا غنى عنها في نظام العدالة الدولية، وأداة قوية لضمان المساءلة ومكافحة

عادية كثيرة في الماضي، ولكن علينا أيضاً أن نعترف ببعض النكسات وأوجه الوهن المخيبة للآمال والمحبطة. وأعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، القيام بدور رئيسي في العلاقات الدولية. فنحن نمر في وقت يتغير فيه ميزان القوة العالمية بسرعة وبشكل مثير. ولم يعهد التاريخ حتى الآن انتهاء تغير عالمي من هذا النوع من دون صراع. وقد أنشأنا الأمم المتحدة تحديداً من أجل منع نشوب صراعات من هذا القبيل في المستقبل.

وقبل أقل من ٢٠ سنة، شهدنا أحداثاً هزت ضميرنا الإنساني، وهي الإبادة الجماعية في رواندا وتبعتها الإبادة الجماعية في سريرينيتسا ودارفور. وكان ينبغي لنا أن نستقي دروساً دائمة من تلك الأحداث المريعة. وتعهدنا بألا نسمح بتكرار ذلك أبداً. وحظيت بتأييد جماعي منا المسؤولية عن توفير الحماية للبشر من الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، ومع ذلك فإننا فلم ننهض بالمسؤولية مرة أخرى.

وها نحن نواجه مأساة إنسانية أخرى تتكشف أمام أعيننا في سوريا. وبعد أكثر من عامين من العنف الوحشي ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، لم نجد بعد حلاً سياسياً في إطار الأمم المتحدة. أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا الذي يتنافى مع الضمير ليس جريمة حرب فحسب وإنما أيضاً إهانة لإنسانيتنا المشتركة.

وتعني السيادة ضمناً، شأنها شأن المسؤولية، أن الدول مسؤولة عن رفاه مواطنيها. إنها لا تعطي الدول إذناً بقتل مواطنيها. إذا لم تحم الدول مواطنيها بشكل ظاهر، فمن واجب المجتمع الدولي التصرف. وفي مواجهة الفظائع الجماعية، فإن عدم الاكتراث لا يمكن أن يكون خياراً. لقد اتسم تقرير مفتشي الأمم المتحدة بالوضوح والمصدقية والحياد. ويجب أن ينفذ بدون تأخير اتفاق الولايات المتحدة وروسيا بشأن الإطار

ومع ذلك، قد يبدو أمر بديهي جداً بعيداً عن الواقع كثيراً. ومهمتنا أن نجعل الواقع أقرب إلى أحلامنا.

وأمام قادة العالم اليوم فرصة فريدة، لديهم الإمكانية والمسؤولية لكي يؤثرُوا على مستقبلنا المشترك لعقود قادمة. ولذلك، من المهم ألا نفقد التركيز على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح بحلول عام ٢٠١٥ والاتفاق على جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥. دعونا نحول رؤيتنا لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب إلى واقع ملموس. ليس لدينا وقت نضيعه. وليس من حقنا الفشل.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد محمد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التونسية.

اصطحب السيد محمد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس المرزوقي: السيد الرئيس، السيدات والسادة: من بلدي تونس، وباسم الشعب التونسي، أتوجه إليكم جميعاً وإلى الشعوب التي تمثلون بأسمى عبارات التحية والتقدير.

كان لتونس، كما تعلمون، شرف افتتاح الربيع العربي، ومنها كان انطلاق هذه الثورات السلمية التي قامت بها

الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة. إنها تستحق دعمنا الكامل.

ويجب أن نركز أكثر على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتوسيع نطاق عملنا بشأن الوقاية. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا أن نحسن قدرتنا على قراءة علامات الإنذار المبكر والشروع في اتخاذ إجراءات مبكرة. إن عواقب عدم التصرف تزيد كلفتها كثيراً عن كلفة أي مخاطر قد تنشأ عن اتخاذ إجراءات الوقاية والمعالجة الحسنة التوقية، من حيث الأموال - وما هو أهم - من حيث المعاناة البشرية والخسائر في الأرواح.

هذا هو الدرس المستفاد في المنطقة المجاورة لنا، منطقة غرب البلقان. ويمثل تعزيز الثقة المتبادلة بالحوار السياسي المفتوح شرطاً أساسياً للتعايش السلمي والاستقرار الطويل الأجل هناك. لذلك أطلقت سلوفينيا وكرواتيا عملية بردو بوصفها منتدى للحوار الرفيع المستوى الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات وتحقيق المصالحة فيما بين بلدان المنطقة.

وكان القرن الماضي فصلاً مظلماً للغاية في تاريخ أوروبا وفي تاريخ البشرية. في آب/أغسطس ٢٠١٤، سنحتفل بالذكرى السنوية المائة على اندلاع الحرب العالمية الأولى. لقد تسببت في خسائر فادحة جدا في الأرواح البشرية وأوجدت أساليب حرب جديدة أداها في وقت لاحق العالم المتحضر. وتلتها الحرب العالمية الثانية، وانتهت بعقد من الصراعات الداخلية وعمليات الإبادة الجماعية التي تسببت في معاناة إنسانية لا توصف.

فلنحکم ضمائرنا ونستخدم إنسانيتنا بوصفهما السلاحين المفضلين، حيث إن الجميع يستحق العيش في سلام وكرامة، والشعور بالأمان، مع إمكانية الحصول على الغذاء والماء الصالح للشرب والعمل اللائق بأجر كاف.

وعودة كل الأطراف إلى الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل الصعبة التي تفرضها المراحل الانتقالية، كما أرجو أن ترفع كل التضييقات على حركة الأشخاص والبضائع التي تخنق غزة. يكفي ما تعانيه هذه الجهة المناضلة ويكفي ما يعانيه الشعب الفلسطيني من الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

أما في تونس، فإن بلدنا يواجه تحديات ثلاثة: الإرهاب الذي استطاع عبر اغتيال الشهيد شكري بلعيد في ٦ شباط/فبراير ومحمد البراهمي في ٢٥ تموز/يوليه، أن ييث بلبله سياسية كان من نتائجها إيقاف مسار المجلس التأسيسي. والتحدي الثاني يتمثل في تباطؤ الاستثمار الداخلي والخارجي، مما يزيد من صعوباتنا الاقتصادية. أما التحدي الثالث فهو تعلم ممارسة الديمقراطية في الوقت الذي نبنيها والدفاع عنها وهي لم تتجذر بعد في التقاليد السياسية والاجتماعية وفي الثقافة العامة. لكن ما أستطيع أن أؤكد أنه أن تونس تتوفر على كثير من عوامل النجاح. تونس لها طبقة سياسية واعية مسؤولة لم يتوقف الحوار بينها. تونس لها جيش منضبط ومهني وحام للشرعية. تونس لها شعب واعى ومسالم ويعرف أين تكمن مصلحته.

هذا ما يجعلني متفائلاً وقادراً على طمأننتكم بأن الربيع العربي في تونس سيتواصل وسينجح، وأنا سنعين تاريخ الانتخابات وستنقق على حكومة تضمن نزاهتها، وسندعو للإشراف عليها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وكل منظمات المجتمع المدني والدولي والمحلي. وستجري هذه الانتخابات، إن شاء الله، في الربيع المقبل، حتى وإن كنا ندرك أن قوى الإرهاب والفوضى ستواصل سعيها جاهدة إلى تأخيرها بكل الوسائل.

لقد قلت إنني أريد أن أطمئنكم بأنني على أشد الوعي أن تونس لا تبني لنفسها وإنما نحن نجرب لأنفسنا ولكل العالم. نجرب كيف يمكن للثورة أن تكون سلمية. نجرب كيف يمكن أن تؤدي العدالة الانتقالية دوراً في تخفيض تكلفة المراحل

شعوب عربية بغية التخلص من ديكتاتورية فاسدة أعاقت تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفرضت بالحديد والنار أنظمة عاشت على الفساد وجرّفت كل القيم النبيلة التي يقوم عليها العمران البشري. إن ما تشهده اليوم بعض بلدان الربيع العربي يدفع إلى الاعتقاد بأن مشروع التحرر من الاستبداد قد فشل، وأن الحلم انقلب إلى كابوس.

غير إن ما يجب أن نتذكره هو أن هذا الربيع العربي ليس حالة نهائية نحققها بين عشية وضحاها، وإنما هو مسار تحرر انطلق ومشروع متواصل مداه أفق المستقبل البعيد. وما يجب أن نأخذه في الاعتبار هو عامل الزمن. فالشعوب بحاجة إلى عدة عقود للحكم على ثورتها بالنجاح أو بالفشل. وما يجب أن نقبل به هو أن الربيع العربي، شأنه شأن كل المشاريع البشرية، معرض للتعثر ومهدد بالتوقف وحتى بالنكوص على الأعقاب. لكن ما يملئنا علينا الواجب هو أن يتواصل منكم الإصرار على دعم هذا المسار، وأن تتجدد منا العزيمة على النهوض بعد كل عثرة.

من هذا المنطلق، نعتقد أن ما تعرفه بلدان الربيع العربي من صعوبات في بناء الديمقراطية مرحلة طبيعية وسوف تمر. تيقنوا أن شعوبنا لن تسمح أبداً بالعودة إلى الأنظمة التي كبلتها. تيقنوا أننا سنقاوم التطرف الذي يريد لنا استبداداً يتستر بالدين نستبدل به استبداداً تستر بالوطنية أو بالقومية. نعم، إن صعوبات الربيع العربي تشهد على شراسة قوى اجتماعية تحاول الشد إلى الوراء وأخرى أيديولوجية بدائلها دواء أمر من الداء. ولا يزال أمام تأسيس الديمقراطية وبناء دول مدنية كثير من الصعوبات في كل بلدان الربيع العربي.

ومن هذا المنبر الموقر، أريد أن أتوجه للسلطات القائمة في مصر أطلب منها أن تطلق سراح الرئيس محمد مرسي وكل المساجين السياسيين. فمثل هذه المبادرة الجريئة قادرة وحدها على خفض الاحتقان السياسي ووقف مسلسل العنف

الدولي تسهم في حماية الشعوب من شر الديكتاتوريات، ومنها سوريا التي تعطي أبشع مثال على ما يمكن أن يصل إليه نظام تحرر من كل قيود الأخلاق.

ونحن على أتم الثقة بأنه لو كانت هذه المحكمة موجودة لما كان للنظام السوري أن يحول بيسر الرئاسة إلى وراثة، وأن يحصل دون عناء على الترشح لرئاسة الجمهورية في الحزب الحاكم، وما كان ليجرؤ على أن ينص في تشريعاته على الحكم بالإعدام على من انتمى لأحزاب سياسية اعتبرت معادية للنظام. تصوروا لو أصدرت هذه المحكمة - إن كانت موجودة - حكماً ببطلان ذلك الإجراء لأنه مخالف لحق الشعوب في اختيار من يحكمها. تصوروا لو عرض عليها الدستور من قبل هذه المهزلة لتعلن بطلانه وبطلان كل مواده المخالفة لروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ترى هل كنا سنصل بعد ثلاث عشرة سنة إلى المأساة والكابوس اللذين يعيشهما الآن الشعب السوري، وهو يدفع ١٠٠ ٠٠٠ قتيل و ٧ ملايين من النازحين ثمناً لبقاء نظام لا يتورع عن قتل النساء والأطفال بما أتيح له من أسلحة، وحتى من الغازات السامة؟

هل كنا نرى استمرار حكم شخص وصل إلى مقاليد الحكم بالقوة والترييف، وبقي فيه إلى اليوم بالحرب الأهلية الطاحنة التي فاقت في القسوة والإجرام كل ما شهدته المنطقة منذ قرون؟ يجب ألا نواجه كبار المجرمين فقط بالمحكمة الجنائية الدولية ليدفعوا ثمن جرائمهم. فالعقاب المتأخر لا يعوض حياة الملايين. بل يجب أن نضع في وجههم مؤسسات وقائية تكسر مشروعهم الاستبدادي منذ انطلاقه وتساهم في تقصير عمر وجودهم في الحكم.

فمثل هذه الأنظمة لا تستطيع أن تصمد طويلاً أمام المعارضة الديمقراطية الداخلية وعدم الاعتراف الدولي. ولكل هذه الأسباب، تطلب تونس من كل الدول الديمقراطية التي

الانتقالية. نحن نريد أيضاً توسيع مفهوم الديمقراطية لكي لا يتوقف على حق الذين فازوا بـ ٥١ في المائة من الأصوات في الحكم وتجاهل الذين حصلوا على ٤٩ في المائة. نحن نجرب حكومات ائتلافية تأخذ بعين الاعتبار تعددية المجتمع. نحن على أتم الوعي بأننا نتعلم من بعضنا البعض ونجرب لبعضنا البعض. ونجاحنا، كفشلنا، أمران لهما تبعات تتجاوز حدودنا. ومن ثم، أهمية التضامن بين الشعوب من أجل إنجاح هذه التجربة الفريدة.

إن الربيع العربي يعرف اليوم ذروة مأساته في سوريا، أين ووجهت المظاهرات السلمية، كالتي انطلقت في تونس، بعنف أذهلنا جميعاً لشدته منذ البداية. ورأيناه يتصاعد يوماً بعد يوم ليصل إلى درجة من الوحشية لم يعرفها تاريخ البشر على فظاعة وهول ما شهدته من مأس. لقد اتخذنا في تونس موقفاً حاسماً من الديكتاتورية في سوريا بدعم كفاح الشعب السوري وطرد سفير النظام الحاكم في دمشق. وكنا قد حذرنا منذ البداية من عسكرة الثورة واتباعها نهجاً طائفاً ومن مخاطر التدخل الخارجي، سواء كان من قبل دول أو مجموعات تسمى نفسها بالجهادية، ومنها جماعات تونسية نعرف أنها ستشكل خطراً على بلادنا عند رجوعها من هذا البلد المنكوب.

لقد نادينا دوماً بحل سلمي، وذهبنا إلى حد القول إن الحياة أهم من العدل، وأنه إذا تطلب الأمر عدم الملاحقة لأباطرة النظام السوري إذا ما رحلوا، فإن علينا القبول بالأمر رغم مرارته. غير أننا شاهدنا أعماق مخاوفنا تصبح حقيقة، ونحن لا نزال نعايش هذا الكابوس الذي يجثم على صدر الشعب السوري البطل وفوق ضمائرنا جميعاً ونحن نرى هذه الطفرة من الوحشية والهمجية ولا نقدر على دفعها. وتونس، طبعاً، مع حل سياسي يوقف هذا الكابوس. لكنها تريد منكم، أيضاً، دعم مبادراتها لبعث مشروع المحكمة الدستورية الدولية. إن مثل هذه المحكمة ستكون إضافة هامة إلى القانون

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة دالا غريباؤسكايتيا، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريباؤسكايتيا (تكلت بالإنكليزية): لقد تبقى عامان على حلول الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فقد حان الوقت لاستعراض ما نجحنا في تحقيقه ووضع المبادئ التوجيهية للعمل الذي ما زال أمامنا.

إن التنمية تمثل تحديا على الصعيد العالمي. وتكتسي كل الإسهامات التي قدّمت وجميع الخبرات التي تشاطرناها، وسائر الدروس التي تعلمناها أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا. وإذ نتشاطر تلك الخبرات فإننا نمهد السبيل لكي نتعلم من بعضنا بعضا، وليس من أخطائنا فحسب. وفي عالم اليوم، فإن لكل بلد الحق في اختيار الطريق الأنسب لخبرته وثقافته واحتياجاته، ما دام ذلك لا يتعدى على حقوق الآخرين ويكفل حقوق الإنسان والحريات. والمجتمع الدولي عليه التزام بتقديم الدعم على أساس مبادئ الملكية الوطنية والتمكين كي يصبح ممكنا تحقيق تلك الخيارات.

ولا يمكن فرض التنمية، بل يجب التشجيع عليها. ولا تقتصر هذه المسألة على التنمية وحدها، بل هي مسألة تتعلق بجزية الاختيار والديمقراطية والحقوق الأساسية، التي تؤدي جميعا دورا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إننا نعيش اليوم في القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك لا يزال هناك من يريد فرض مسارات إنمائية محددة على الآخرين عن طريق ممارسة الضغط الاقتصادي أو في مجال الطاقة أو وسائل الضغط الإلكتروني والتهديدات أو تشويه المعلومات. صحيح أن من شأن الجزاءات المفروضة دوليا أن تبعث برسالة إلى أولئك الذين ينتجون الأسلحة ولا يعنون بخلق الوظائف، والذين ينتهكون حقوق الإنسان ويستخدمون الموارد الوطنية

تدرك أهمية مواصلة بناء مؤسسات مشتركة ضد الأنظمة الديكتاتورية أن تساند هذا المشروع. وتونس على يقين من أن مشروع إنشاء المحكمة الدستورية مقترح يعبر عن روح جديدة يحتاجها المجتمع الدولي.

ونحن نتوافد إلى هذا المكان المهيب الذي تجتمع فيه كل أمم الإنسانية لنستعرض مشاكل أغلبها عبثية، وآلام شعوب جلها كانت قابلة للتفادي لو كنا نطبق شعار "فكر عالميا واعمل محليا". أسمحوا لي أن أذكر باعتباري طبيبا، بأن أغلب انتصاراتنا ضد الآفات التي عصفت بالإنسانية كانت بسبب تقنيات وحملات الوقاية، وأن الأمر لا يختلف في مواجهة آفة الديكتاتورية وآفة التغير المناخي وآفة تفاقم الفقر داخل الشعوب وبينها. فعوضا عن أن نقضي العمر في السعي وراء علاج الأمراض التي تنسب فيها، من الأجدى أن تكون لنا سياسات تقي البشرية من هذه الآلام العبثية. إننا لنرجو من الله أن يكون أمامنا ما يكفي من الوقت للإسراع في المضي نحو مثل هذا التوجه قبل فوات الأوان.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التونسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب تلقيه السيدة دالا غريباؤسكايتيا، رئيسة جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه صاحبة الفخامة، دالا غريباؤسكايتيا، رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة دالا غريباؤسكايتيا، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

والضرورة للغاية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي. فقد واصلت تلك البلدان العمل بدأب على مدى العديد من السنوات بهدف التوصل إلى اتفاق وطني بشأن الإصلاحات وتوجيهها وتحديد نطاقها. وتعلمت تلك البلدان من أخطائها وحشدت مواردها بهدف بناء مستقبلها. واختارت أن تبني دولا حديثة تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين: دول مفتوحة، وتتسم بالتعاون والشفافية، ولا تسعى إلى الهيمنة.

ولم يكن من السهل على تلك البلدان أن تحدد المسار الذي تمضي فيه. وكان ممكنا أن يكون خيارها أكثر سهولة إذا ما احترمت إرادتها الحرة، وحظيت قرارها الوطنية بالتأييد بحسن نية، والتشجيع من قبل أولئك القادرين على تقديم ذلك الدعم.

إنها تواجه الآن القيود التجارية، والحظر على البضائع، والتلاعب بأسعار الطاقة، واستخدام الضغوط ضدها، والتعريض بها في المحافل الإعلامية.

لا يقتصر الأمر على بلدان الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي فحسب. بل حتى ليتوانيا، التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي وقد تمكنت بنجاح من توطيد مسارها الإنمائي، تتعرض لضغوط مماثلة. وما حواجز السفر، والتأخير غير المعقول في نقل البضائع، وحروب الحليب، إلا مجرد أمثلة قليلة مثيرة للجدل لما وقع مؤخراً. بالنسبة للدول، يصبح القرار صعباً جداً حين تعني ممارسة الخيار الحر التهديد برفع أسعار الغاز وسد الأبواب بوجه التجارة، بدلاً من تلقي الدعم والنصح. تحت هذه الضغوط، من الصعب تطبيق إصلاحات من شأنها تمكين أعضاء المجتمع وإتاحة الفرص للانخراط في عملية بناء الدولة.

يجب أن توفر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأدوات التي تمكن الدول من السعي إلى التنمية، على أساس إرادتها

من أجل تلبية المصالح الفردية الضيقة وليس مصالح مجتمعاتهم بأسرها. غير أن استخدام أدوات الضغط الاقتصادي أو في مجال الطاقة أو وسائل المعلومات بهدف استعراض القوة أو إنشاء مناطق النفوذ غير مبرر، وخصوصاً من أجل المستقبل.

وينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرين عصراً للتضامن والمساواة وتحقيق التنمية المستدامة. وليس له أن يكون عصراً لاستعراض القوة أو للتلاعب بمصالح الأغلبية أو لإنشاء المناطق العازلة. فقد انقضت تلك الأوقات. وأي محاولة للعودة إليها ستعوق تطور العالم الحديث. ولكن، للأسف، فإن ممارسات الاستقواء هذه لا تزال قائمة.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة خبرات بلدي ومنطقتي. فخلال العقدين الماضيين شهدت دول بحر البلطيق تحولات سريعة. وأدت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المعقدة والمؤلمة التي جرت إلى تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي. وبعد أن تمكنا من إعمار بلداننا قبل عقدين من الزمان - بمساعدة المجتمع الدولي وخبرته ومشورته - تحولت أئمننا اليوم إلى جهات مانحة، ولديها الكثير من الخبرات التي تتشاطرنا مع الأمم الأخرى التي تمر بتحويلات مماثلة لتلك التي شهدتها منطقتنا.

ويكتسي العزم وتوافق الآراء على الصعيد الداخلي أهمية بالغة. وهناك ضرورة أيضاً لتوفير بيئة خارجية مواتية، فضلاً عن الدعم الدولي، وخصوصاً بالنسبة للبلدان الصغيرة التي تعتمد أنشطة التجارة والنقل والطاقة فيها على الدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الكبرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كورلاسيان (رومانيا).

ليعترم العديد من بلدان أوروبا الشرقية في غضون شهرين، في فيلنيوس، تأكيد التزامها بإكمال عملية الإصلاحات المؤلمة

التي تنشأ بعيداً عن شواطئنا لكنها تؤدي إلى تبيد قدراتنا على حماية شعوبنا وتحسين وضعها الصحي وتحقيق ازدهارها.

لقد تسبب إشراف النظام المالي العالمي على الانهيار والارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة في صعوبات هائلة لاقتصادنا الصغير والضعيف. وأدى الجفاف الشديد إلى صعوبات إضافية، منذراً بالمستقبل الأصب الذي سوف يواجهنا في عالم ما فتى يحرّ. وفي الوقت نفسه، أصاب الجمود تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ.

لحسن الحظ، تتاح لنا فرصة غير مسبقة خلال الأعوام القليلة القادمة لغير الكيفية التي يدعم بها النظام العالمي التنمية المستدام. سنظل نواصل العمل على عدد من العمليات المهمة خلال العام المقبل. يشمل ذلك وضع أهداف للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومجريات المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نحرز تقدماً سريعاً في سعينا لأن نبرم، في عام ٢٠١٥، اتفاقية جديدة بشأن تغير المناخ سوف يكون لها من الواضح آثار هائلة على آفاق التنمية المستدامة في الجزر الصغيرة. لا بد أن نعمل بطريقة منسقة حتى تعزز هذه العمليات بعضها بعضاً وتحقق نتائج ملموسة، بدلاً من تكرار الخطاب المعهود. سيكون الأمر محفوفاً بالتحدي، لكن تحديني بالثقة في أننا، تحت القيادة الماهرة للرئيس، سوف نتمكن من تحقيق النجاح.

غير أنني أخشى من أن تأتي النتائج دون ما نطمح إليه من التغيير التحوّلي إن لم نقم بإجراء إصلاحات أساسية في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي. لقد بدأنا حواراً واعداً حول الأمر عام ٢٠٠٨ عندما كانت الأزمة المالية لا تزال حديثة العهد في عقولنا. لكن حين بدأت أسعار الأسهم تتضاعف، تاه تركيزنا. يجب ألا ننسى أن معظم المشاكل التي

الحرّة واحتياجاتها الفردية. لا مجال للخيارات القسرية، ولا للتهديدات المفتوحة، ولا لعمليات استعراض القوة. على المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، أن يمكن الدول من تحقيق هذا النوع من تقرير المصير. وأهيب بنا جميعاً أن نولي الأمر بالغ اهتمامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة دالا غريبواؤسكايتيا، رئيسة جمهورية ليتوانيا، من قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد بارون ديفافيسي واغا، رئيس جمهورية ناورو

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واغا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واغا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واغا (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أقدم بالتهنئة للسيد جون آش على انتخابه رئيساً في الدورة الحالية. أنا متأكد من أن حكمته وخبرته ستقودان مداولتنا بشأن التحديات العديدة التي تواجه العالم. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بمعالي السيد فوك يريميتش على قيادته الممتازة خلال الدول السابعة والستين.

يدرك الرئيس أكثر من معظم الناس التوليفة الفريدة من التحديات التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية. فقد توالى علينا الضربات من كل جانب، بالمعني الحرفي والمجازي. وواجهنا خلال العقد الماضي طوفاناً من الأزمات

كيف نسمح لترليونات الدولارات بأن تُستعمل في الأنشطة الهدامة، بينما لا يُعمل على تلبية احتياجات الملايين من الناس؟ الأسباب معقدة، ولكن ينبغي ألا نخطئ في أن هذا اختيار. إنه اختيار صنّاع السياسات الدولية لتكون الأولوية للأرباح أكثر من أن تكون للناس.

وكما قال الرئيس في وقت سابق من هذا الأسبوع، ”وقد آن الأوان لأن نسلّم بأن ما نبذله من جهود من أجل إصلاح منظمتنا وإعادة تنشيطها بحاجة إلى دفعة جديدة“ (A/68/PV.5، الصفحة ٧). وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي من أجل خير الشعب سيكون عملية طويلة وصعبة، ولكنه قد يكون السبيل الوحيد للوصول إلى أهدافنا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

إن تقرير اللجنة لعام ٢٠٠٩ قدّم العديد من التوصيات الجيدة لنظر فيها، ويجب أن تتمثل الخطوة الأولى في تطبيق المزيد من الشفافية والرقابة الديمقراطية على الحوكمة الاقتصادية. وأهم القرارات لا تتخذ في الهيئات العالمية، مثل الجمعية العامة، وإنما بعيداً عن الصغار والمعزولين والضعفاء. هل نفاجاً بأن النظام قد فشل في تلبية احتياجاتنا؟ بغية معالجة هذه المشكلة، ينبغي أن نبدأ بإعادة إطلاق النقاش حول الحوكمة الاقتصادية العالمية هنا في الجمعية العامة، فضلاً عن إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، بحيث تكون أكثر شمولاً.

والعوائق المنهجية التي تعترض سبيل التنمية المستدامة هائلة، ولكن ذلك لم يمنع ناورو من السعي إلى إيجاد الحلول العملية التي يمكن تنفيذها بسهولة في وقت قصير. على سبيل المثال، الدراسة التي أجرتها ناورو مؤخراً حول التمويل المتعلق بتغير المناخ. لقد حددت الدراسة عدداً من الخطوات التي يمكن أن تتخذها حكومتنا وشركاؤنا في التنمية لجعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية. مثلاً، تبين أن التمويل القائم على

تسببت في الأزمة السابقة لم تُعالج بعد. وتلك المشاكل نفسها تعوق أيضاً التنمية المستدامة في العديد من البلدان والمجتمعات حول العالم.

في عام ٢٠٠٩، رفعت لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي تقريراً (A/63/838)

إلى هذه الهيئة أشارت فيه إلى أن المالية، التي ينبغي أن تكون خادمة للاقتصاد، قد ترقّت لتصبح سيدته. وعلى نحو متزايد كانت قواعد الحوكمة الاقتصادية تُكتَب لتخدم مصالح أقلية ما فتئت تنقلص وهي تقوم بمشاريع محفوفة بالمخاطر - مشاريع غالباً ما تعرض للدمار والخطر حياة الناس وسبل عيشهم. ونتائج ذلك النظام مألوفة لدينا جداً: فقاعات سوق الأسهم، فقاعات العملة، والفقاعات العقارية. وعندما تنفجر، تترك وراءها مصاعب جمّة. والأدهى من ذلك أن الاستثمارات في الأنشطة المحفوفة بالمخاطر من ذلك النوع تنافس الاستثمارات الأكثر إنتاجية في البنية التحتية الأساسية، والطاقة المتجددة، والخدمات الصحية، وما إلى ذلك من الاستثمارات التي تسهم في التنمية المستدامة الحقيقية.

تتحلى خطورة تقاعسنا في انتفاخ آخر الفقاعات: فقاعة الكربون. ما لا يقل عن ثلثي احتياطات الوقود الأحفوري لن تتسنى الاستفادة منه إن كنا سنحدد الزيادة في ارتفاع درجات الحرارة بأقل من درجتين. لقد انخفضت تكلفة الطاقة المتجددة انخفاضاً كبيراً في العقد الماضي. ويمثل الوقود الأحفوري، بكل المقاييس، استثماراً طويلاً بالأجل بالغ السوء؛ إلا أن ذلك لم يمنع ترليونات الدولارات، في شكل استثمارات خاصة وأوجه دعم للوقود الأحفوري، من التدفق لإنشاء بنية تحتية جديدة لاستكشاف الوقود الأحفوري واستخراجه واستهلاكه.

وقد جرى تقدير حجم فقاعة الإسكان الأخيرة بمبلغ ٤ ترليون دولار. ويمكن لفقاعة الكربون أن تصبح أكبر بخمس مرات. وينبغي لهذه المسألة أن تكون مثار قلق دولي شديد.

الكامل لأفضل الممارسات المتعلقة بتقليل الانبعاثات الخاصة بها، مع توفير الوسائل لتنفيذ تدابير التكيف والتخفيف من آثارها في البلدان النامية. ويشير اقتراح تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى سبيل تحقيق هذه الأهداف. وإنشاء آلية دولية لمواجهة الخسارة والضرر هو أيضا أولوية رئيسية للتحالف، وكذلك تعبئة تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ والتأكد من أن الصندوق الأخضر للمناخ على استعداد لقبول مساهمات الجهات المانحة في عام ٢٠١٤.

إن تغير المناخ هو التحدي الأكبر للتنمية المستدامة في الجزر الصغيرة. ويجب أن نتقبل حقيقة أنه، نظرا لتأخرنا في العمل، ثمة بعض الآثار الخطيرة التي لا يمكن تفاديها الآن. وسيكون للبعض منها أثر على الأمن. والتصدي للآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ يبقى أولوية رئيسية لناورو وللدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وأود أن أكرر اقتراحاتنا للتحرك قدما.

أولا، ندعو إلى تعيين ممثل خاص يُعنى بالمناخ والأمن، بغية مساعدتنا على توسيع فهمنا للأبعاد الأمنية لتغير المناخ. ومن شأن الممثل الخاص أن يقدم بانتظام تقريرا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن التهديدات الأمنية الناشئة عن تغير المناخ، وييسر التعاون الإقليمي بشأن المسائل العابرة للحدود. وبوسع البلدان النامية المعرضة بخاصة للخطر أن تستفيد من الممثل الخاص المجهز لمساعدتها على تقييم أوضاعها الأمنية، ووضع خطط عمل لزيادة قدرة مؤسساتها على التحمل. وفي وقت مستقبلي ما، يمكن أن يصبح الممثل الخاص قيما للغاية في مجال الجهود الدبلوماسية الوقائية، وحالات ما بعد الصراع.

ثانيا، نطلب إلى الأمين العام أن يقود فرقة عمل مشتركة قوامها جميع الأجهزة والوكالات المتخصصة ذات الصلة، بغية اللجوء على الفور إلى تقييم قدرات منظومة الأمم المتحدة ومواردها حيال التصدي للآثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ.

المشاريع أقل فعالية بشكل ملحوظ من الطرائق الأكثر مرونة، من قبيل دعم الميزانية العامة.

وثمة استنتاج رئيسي آخر يتعلق بالحاجة إلى بناء المؤسسات المحلية. فالوصول إلى مصادر كثيرة للتمويل المتعدد الأطراف يتجاوز، بصراحة، قدرة حكومة بلدي، والاستراتيجية التقليدية لعقد حلقات عمل إقليمية ليست فعالة تماما. ونأمل أن نتعاون مع شركاء التنمية بغية وضع برامج مستدامة ذات مكون هام في البلد، بحيث يكون هناك نقل دائم للمهارات اللازمة للاستفادة من آليات الدعم الدولي.

وتبذل ناورو أيضا قصارى جهودها لتقديم اسهامها على الصعيد الدولي. ولنا عظيم الشرف بترؤس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهو مجموعة دول من كبار الداعمين لاتخاذ الاجراءات المناخية لأكثر من عقدين من الزمن. والدورة التاسعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في وارسو، ستكون هامة لإرساء أساس التوصل إلى اتفاق طموح في عام ٢٠١٥. وثمة أولوية رئيسية لتلك الدورة تتمثل في بدء تنفيذ تدابير التخفيف للمدى القريب من خلال إطلاق عملية تسترشد بالمزيد من الخبرة التقنية وتركز على كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. واقترح تحالف الدول الجزرية الصغيرة اتباع نهج عملي وتعاوني جدا للإسراع في تنفيذ السياسات ونشر التكنولوجيا التي لا تحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، ولكنها تنهض أيضا بأولويات التنمية المستدامة المحلية. ويرى تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن باستطاعة تلك العملية التقنية أن تمهد الطريق أمام اتفاق أكثر طموحا لما بعد عام ٢٠٢٠.

وهذا الاقتراح لا يعفي البلدان المتقدمة النمو بأي شكل من الأشكال من التزامها الدولي بأخذ زمام المبادرة في التصدي لتغير المناخ. فينبغي تحميلها المسؤولية عن التنفيذ

بلدي في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما نعرب عن امتناننا لحكومات نيوزيلندا والاتحاد الروسي، واليابان، وجمهورية كوريا، والهند، وهي جميعا شريكة لا تقدر بثمن في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جزيرتي.

وفي الختام، وكما وصف رئيس الجمعية العامة بجدارة في بيانه الافتتاحي، سيتطلب تمهيد السبيل نحو تحقيق التنمية المستدامة التدبير والمناقشة الصريحة والتوصل إلى تفاهم مع بعض الحقائق القاسية بشأن طابع التحديات التي نواجهها والمؤسسات المتوفرة لدينا للاستجابة لتلك التحديات. ولن تتمكن من التوصل إلى نتائج مرضية تعود بالنفع علينا جميعا إلا من خلال تشخيص المشاكل بشكل صحيح واختيار الأدوات المناسبة لبدء عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد البارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت ج. موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقبه رئيس جمهورية زمبابوي

اصطحب السيد روبرت ج. موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت ج. موغاي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أحر التهانتللسيد جون وليام آشي على انتخابه

ولقد استمعنا في منتديات لا حصر لها عن الآثار الضارة المحتملة لتغير المناخ، ومع ذلك، ليست لدينا سوى فكرة مبهمة عن التصدي الدولي لتلك الآثار. وهذا يحتاج إلى تغيير. ويجب أن نبدأ التحضير لمواجهة التحديات التي تنتظرنا. وكما قال الأمين العام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، "يجب أن نعزز العلاقة بين العلم والسياسة".

إن اهتمام العالم يتركز الآن على المعاناة الهائلة في سوريا. فباسم شعب ناورو، أود أن أتقدم بأحرّ التعازي إلى ملايين الناس الذين تتأثر حياتهم بالصراع السوري. لقد راعنا حجم الفظاعة البشرية الحاصلة هناك. وأجدي مضطرا أن أسأل: هل علينا دائما الانتظار لوقوع أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ قتيلا قبل أن نتمكن من إيجاد الحلول لاستعادة السلام والأمن؟ وكما ذكر الرئيس، إن لولاية هذه الهيئة قيودا، ونحن لا نستطيع أن نتخذ قرارات ملزمة للبلدان. الأمم المتحدة تضع طاقة هائلة في أيدي أقلية صغيرة من خمسة بلدان، لا تختلف كثيرا عن الإدارة الاقتصادية العالمية التي تملئها ثمانية بلدان في المقام الأول.

وتسعى ناورو على الدوام إلى تحسين العلاقات الثنائية. وأود أن أعرب عن امتناني لأستراليا، التي هي دوما شريك هام.

وتنتطلع إلى استمرار عملنا مع الحكومة الجديدة بينما نواصل التعاون في تنفيذ المشاريع المشتركة التي تعود بفوائد هامة على بلدي.

ويسعد ناورو أن تنوه بأنه، من خلال الدعم الدولي القوي والتقارب السلمي عبر المضيق، عززت جمهورية الصين في تايوان من مشاركتها الفعالة في آليات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ونواصل تشجيع التفاعل الإيجابي بين الجانبين على مضيق تايوان في الساحة الدولية. وعلاوة على ذلك، أود أن أنوه بالمساهمات التي قدمتها تايوان لمساعدة

الإنجابية، والاستدامة البيئية، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. ونحن ملتزمون، كأبي بلد، ببذل جهود متسقة لتسريع وتيرة التقدم لاستكمال الأعمال التي لم تنجز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥. وينبغي إدماج أي الأهداف لم تتحقق، بحلول ذلك الموعد، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

وتشاطر زمبابوي وتؤيد بشكل كامل توافق الآراء الناشئ أن القضاء على الفقر بجميع أبعاده ينبغي أن يكون الهدف الأسمى في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد يكون القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ هدفا طموحا، لكنه ممكن إذا حشدنا جهودنا الجماعية. واستنادا إلى أساس الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تتجاوز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطة التنمية الاجتماعية للأهداف الإنمائية للألفية وتحقق التحول الهيكلي في اقتصاداتنا الأمر الذي من شأنه أن يوفر نموا شاملا ومستداما. ونتوقع تحولا من شأنه أن يجلب لنا التصنيع، ووظائف لائقة وتغيرا نوعيا في حياة مواطنينا.

ونحن مصممون على تحديث هياكلنا الأساسية وضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية. لكننا ندرك أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمعزل عن شركائنا. وفي السياق نفسه، نؤيد أيضا الدعوات إلى إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، وللأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، وللتعليم والاستدامة البيئية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بين مسائل أخرى. وهذه مسائل أساسية في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة لشعبنا كله.

إنّ الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي ستبقى غير محققة إلا إذا شاركت جميع الدول الأعضاء في الجهود مشاركة حقيقية وجدّية، للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في السعي وراء التنمية، بما يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، يتعيّن على

رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ويعد انتخابه لهذا المنصب الرفيع إشادة مناسبة وبلغه بخصاله الشخصية والدبلوماسية التي أظهرها على مدى الأعوام.

ولا يزال السلام والتنمية، في جميع أنحاء العالم، من الموضوعات المهيمنة في عصرنا. ورفعت الشعوب في جميع أنحاء العالم أصواتها داعمة للسلام والتنمية والتعاون، ومناهضة للحرب والفقر والمواجهة. وهنا في الأمم المتحدة نقر جميعا بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة وحجر الزاوية لتعزيز رفاهنا الجماعي.

وفي ذلك الصدد، فإن موضوع هذه الدورة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" وثيق الصلة للغاية وحسن التوقيت، إذ يعطي دفعة جديدة لفهمنا أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خارطة الطريق للمضي قدما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب جهودنا الجماعية. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها مركزا للتعاون الدولي، قيادتنا في تعزيز التنمية المتوخاة.

ومنذ ثلاثة عشر عاما، حشدت جهودنا العالمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والآن لم يعد أمامنا سوى أقل من ١٠٠٠ يوم للوفاء بتلك الأهداف. وتوضح مراجعتنا وعملية التقييم التي اضطلعنا بها أنه، بينما تحققت بعض الإنجازات الكبيرة، لا تزال هناك ثغرات وعدم تكافؤ في تحقيق تلك الأهداف. ففي حالة زمبابوي، أحرزنا تقدما نحو تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. بيد أنه باتت بعض الأهداف بعيدة عن التحقق بسبب نقص القدرات - القدرات المالية أساسا - وفي بعض المجالات توقف التقدم، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، ووفيات الأطفال، والحصول الشامل على رعاية الأمومة والصحة

الكاملة على ثرواتها. تلك كانت الحال في ليبيا، حيث نُشرت قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بمهمة غير مُعلنة للقضاء على القذافي وأسرته باسم حماية المدنيين. ونُفذت قوات بوش وبلير في العراق حملة مماثلة بذريعة القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي لم يحزها صدام حسين أبداً.

وإننا نقدر الدور المحوري الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في تشجيع التعددية تفضيلاً لها على الأحادية. وفي هذا الصدد، نُشيد بالمشاورات والمفاوضات بشأن التدمير النهائي للأسلحة الكيميائية في سوريا. ويعرب بلدي عن امتنانه وتقديره للاتحاد الروسي والصين على موقفهما المبدي بشأن سوريا. ونأمل ونثق بأن الشعب السوري سيجلس للحوار قريباً لمناقشة السلام والإصلاحات السياسية المنشودة. فيجب مقاومة هذه الدول الغربية الساعية إلى الهيمنة بينما تتظاهر بأنها تدافع عن الديمقراطية.

وترى أفريقيا أنّ إصلاح مجلس الأمن قد طال انتظاره بشكل خاص. فيجب إصلاح طابعه البائد وغير التمثيلي. وإلى متى ينبغي أن يستمر التنكر لحق أفريقيا في الاضطلاع بدور محوري في مجلس الأمن وهو يقرر التدابير بشأن النزاعات ضمن حدود هذه القارة بذاتها؟ فيتعين على مجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية وقابلية للمساءلة ومتاحاً لعضوية أوسع لكي تكتسب مقرراته شرعية أكبر. وقضية أفريقيا من أجل تصويب الظلم التاريخي الصارخ بكونها غير ممثلة في فئة الأعضاء الدائمين، وممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين، أثيرت عبر توافق آراء إيزولويني الواضح والعاقل والمفصل جيداً. وتبقى زمبابوي ثابتة في دعمها هذا التوافق الذي يشكل في الحقيقة مطلباً.

إنّ زمبابوي تُدين بقوة استخدام الجزاءات الاقتصادية أحادية الجانب بصفتها أداة سياسة خارجية لتغيير النظام. فالجزاءات الاقتصادية غير القانونية المفروضة من الولايات

مناقشاتنا أن تعالج ما كان حتى اليوم الحلقة الأضعف، أي وسيلة التنفيذ. ويجب أن يكون مفهوماً أنّ الدعم الدولي الكبير وتمكين بيئة اقتصادية دولية، بالإضافة إلى الجهود الوطنية، أمران أساسيان إذا أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما في أفريقيا. فمن المهم إذن الوفاء بالالتزامات التي قُطعت لدعم أفريقيا في منتديات دولية مختلفة. وينبغي للأمم المتحدة أن تتعقب الوفاء بهذه الالتزامات.

وتدعم زمبابوي إصلاح الأمم المتحدة إسناداً لدورها المحوري في تعزيز التعددية، ولكي تكون فعالة في التصدي للتحديات العالمية الراهنة والمستقبلية. ونحن مقتنعون بأن من شأن الإصلاح أن يشدّ أزر المنظمة لكي تعزز وتنفذ بشكل كامل مقاصد الميثاق ومبادئه وتحسّن صنع قراراتها الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تبقى الإصلاحات في الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ذات أهمية أساسية بالنسبة إلينا. وإيماننا الراسخ بالتعاون متعدد الأطراف يعني أننا نعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على إنجاز إنمائي ذي كفاءة. والتحوّل الديمقراطي لهيكل النظام المالي الدولي أساسي، شأن الإصلاح الجذري والفرعي للنظام التجاري الدولي. فقد أثقلت شروط التجارة كاهل البلدان النامية زمناً طويلاً جداً.

وتدعم زمبابوي الجهود الجارية لتنشيط الجمعية العامة، وهي جهاز الأمم المتحدة الأكثر تمثيلاً. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية أن تتولّى القيادة في إعداد الخطة العالمية واستعادة أولويتها، التي جرى التعدي عليها من جانب أجهزة أخرى على مرّ السنين. ولا يمكننا القبول بحالات يتعدى فيها مجلس الأمن بازدياد على مسائل تقع تقليدياً في نطاق سلطة الجمعية العامة واحتصاصها، بما يشمل مجال تحديد المعايير. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أنّ المقررات الرسمية لمجلس الأمن وقّرت قناعاً لقوى العدوان الإمبريالية الجديدة الساعية إلى التدخل عسكرياً في بلدان أصغر، بغية تغيير أنظمتها وكسب السيطرة

يوليه بصورة ديمقراطية ونزيهة على نحو مطلق، على الرغم من أن الاتحاد الأفريقي وجميع منظماتنا الإقليمية أشادت بتلك النتيجة. ويبدو أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة وحلفاؤها عن الديمقراطية والحرية فإنها تفعل ذلك من الناحية النسبية. بيد أن زيمبابوي لا تقبل أن يكون للغربيين المتحاملين الحق في تعريف الديمقراطية والحرية لها. لقد قدمنا أكبر التضحيات ودفعنا ثمننا باهظاً من أجل الحرية والاستقلال في زيمبابوي، وما يرحنا مصممين على عدم التخلي أبداً عن سيادتنا، وفي نفس الوقت، ما فتئنا ممسكين بزمام مصيرنا. كما قلنا مرارا وتكرارا وبصوت مدو وثابت فإنه لا يمكن أبداً أن تُستعمر زيمبابوي مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية زيمبابوي على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب السيد روبرت ج. موغايي، رئيس جمهورية زيمبابوي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوتو فرناندو بيريز مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية غواتيمالا.

أصطحب السيد أوتو فرناندو بيريز مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوتو فرناندو بيريز مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيريز مولينا (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بالسيد جون آش، بوصفه رئيس الجمعية

المتحدة والاتحاد الأوروبي على زيمبابوي تنتهك إذن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. وفوق ذلك، ما فتئت هذه الجزاءات غير القانونية تفرض حرمانا اقتصاديا ومعاناة إنسانية على جميع الزيمبابويين. وهي تمثل في عيون شعبنا شكلا من العمل العدائي والعنف ضده بسبب الجريمة البسيطة المتمثلة في برنامج الإصلاح الزراعي الذي بموجبه وُضعت الأرض في أيدي أغلبية الزيمبابويين الذين كانوا آنذاك غير ملائكين. وبلدنا الصغير المسالم مهدد يوميا من الدول الكبرى الطامعة والمتعنتة، التي لا يعرف جوعها إلى السلطة والتحكم بدول أخرى ومواردها حدودا.

انقول للولايات المتحدة الأمريكية: عار، عار، عار. نقول لبريطانيا وحلفائها الذين استمروا في فرض جزاءات غير قانونية على شعبنا. إن ذلك عار، عار، عار. زيمبابوي مُلك لأبناء زيمبابوي؛ وكذلك مواردها الوفيرة. أطلب من تلك البلدان الرجاء رفع العقوبات غير المشروعة والجائرة عن كاهل أمتي المسالمة. إذا كان المقصود من تلك العقوبات إحداث تغيير في النظام، حسنا، فقد أظهرت لهم بوضوح نتائج الانتخابات الوطنية الأخيرة بأنهم لا يستطيعون تحقيق أجندتهم.

يعظنا الغرب يوميا عن فضائل الديمقراطية والحرية، وهي فضائل لا يعتنقها الغرب اعتناقاً تاماً. لقد حاربت زيمبابوي تحديداً من أجل نيل الحرية والديمقراطية. لم يكن شيئاً إبان الاستعمار، وفي ذلك الأمر، كان الاستعمار البريطاني. ومع ذلك، فقد عاقبتنا الولايات المتحدة من خلال ذلك القانون البغيض، قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي الخاص بزيمبابوي الذي صدر في عام ٢٠٠١ لتغيير النظام في بلدنا. والآن ظهرت مرة أخرى نوايا خبيثة للاستمرار في اضطهاد قاس لبلدنا الصغير والمسالم، من خلال رفض الولايات المتحدة لنتائج الانتخابات العامة الأخيرة لدينا التي أُجريت في ٣١

لهم النجاح في حياتهم عند البلوغ، في ميدان العمل وفي تحمل المسؤوليات المدنية التي تتطلبها الديمقراطية.

إن ذلك يرتبط ارتباطا واضحا بالهدف الثاني لدينا، أي تشجيع العمالة الكريمة والاقتصاد التنافسي. بوسعي أن أبلغ الجمعية مرة أخرى أننا حققنا زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في عدد العمال المسجلين لدى نظام الضمان الاجتماعي في غواتيمالا بين أول ربيعين من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وهذا يعني أن اقتصادنا يولد المزيد من فرص العمل الرسمية في نفس الوقت الذي نحرز فيه تقدما في توطيد أركان بلدنا ليصبح رائدا في تحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل تحفيز الاستثمار.

ويسرني أن أقول إننا طورنا حوارا مستمرا في المجالات المختلفة مع رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، إنريكي بينيا نيوتو. ونرى مستقبل غواتيمالا باعتباره متصلا بوضوح باقتصاد تلك الدولة المجاورة الشقيقة ولذلك السبب لا نزال نسعي لتعزيز العلاقات في مجالات من بينها الطاقة والنقل واللوجستيات وتحديث الجمارك وتحسين الأمن على المعابر الحدودية، فضلا عن معركتنا المشتركة لمكافحة الجوع ومن أجل تحقيق السلام في بلدنا. والرضاء المشترك رايتنا والعدالة شعارنا.

وفي السياق نفسه، أعربنا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن اهتمامنا الواضح بمواءمة سياساتنا مع السياسات التي تشجع إحراز التقدم وتحقيق الأمن بين شعبي المكسيك والولايات المتحدة. وتتطلع غواتيمالا إلى إقامة تحالف ثلاثي لتحقيق الرضاء مع المكسيك والولايات المتحدة من شأنه يعمل أساسا لإقامة صلات قوية مع بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى وفي الوقت نفسه يعمل منبرا لإحراز التقدم في منطقة البحر الكاريبي بأسرها.

ومرة أخرى، نعلم أن هذه أهداف طموحة وان بلوغها سيتطلب مسعى قويا ومستمرا بغية تحقيق مستقبل الرضاء

العامية في دورتها الثامنة والستين. ويسرنا أن ممثلا موقرا ينتمي إلى منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يترأس مرة أخرى الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري للسيد فوك يريميتش على قيادته المتميزة إبان إدارته لدفة أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة، وقد تشرفنا خلالها بزيارته إلى غواتيمالا.

إن عام ٢٠١٣ ما يرح يمثل تحديا بالنسبة لغواتيمالا. فقد قمنا في العام الماضي بخفض مستويات سوء التغذية بين الأطفال لدينا الذي يؤثر في ٤ من كل ١٠ أطفال في بلدي. وبالإضافة إلى ذلك، قررنا أنه لا بد لنا من أن نفعل شيئا بينما يموت المئات من هؤلاء الأطفال من الجوع. وهنا أبلغ الجمعية بشيء من التفاؤل بأن جهودنا بدأت تؤتي ثمارها. فمئذ بدأنا المعركة ضد الجوع، نجحنا في خفض معدل وفيات الأطفال الرضع الناجمة عن سوء التغذية إلى نسبة ٥٠ في المائة. وبالمثل، قمنا بإنشاء نظام للرصد يمكننا من قياس الحالة التغذوية لمئات الآلاف من الأطفال لتقييم نموهم وتطورها ومنع وقوع الوفيات بين الأطفال ممن تقل أعمارهم عن الخمس سنوات. إن التحدي هائل أمامنا، ونعرف بأن أهدافنا طموحة جدا. لذلك نحن حتى الآن غير راضين بالتقدم المحرز، ولكن بوسعنا أن نؤكد من دون أي تردد بأننا نحقق ظفرا تدريجيا في المعركة ضد الجوع وسوء التغذية عند الأطفال.

إن مكافحة الجوع ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم. نريد لأولادنا وبناتنا أن يستمروا في الدراسة إلى أقصى ما يسعهم ذلك وأن يبلغوا عدد السنوات الدراسية التي يرغبون في بلوغها، وبما لا يقل عن تسع سنوات من التعليم الأساسي، وهو الهدف الذي حددناه. ولكن لكي يحدث ذلك، علينا أن نكفل لهم التغذية التي تمكن أدمغتهم وأجسامهم من النمو بشكل صحي. علينا أن نغذي أولادنا وبناتنا حتى يتمكنوا من الدراسة. ويجب علينا أن نوفر لهم فرص التعليم ليتسنى

أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ونأمل أن تستخدم هذه الفترة بشكل جيد لمواصلة تعزيز قدرات المدعي العام ووزارة العدل ووزارة الداخلية والشرطة المدنية الوطنية والمحاكم على الملاحقة القضائية.

فبناء بلد يكون خاليا من الجوع ومزدهرا، بلد متكامل مع جيرانه وتسود فيه العدالة والسلام - ذلك هو المعيار الذي سيوجهنا وتلك هي الحقوق التي ستمضي بنا قدما. ولذلك السبب نطلب من المجتمع الدولي دعمنا للمضي في ذلك الاتجاه.

ومنذ أن تولت حكومتي السلطة في العام الماضي، أكدنا بوضوح على أن مكافحة المخدرات لم تحقق النتائج المنشودة ولا يمكننا مواصلة القيام بالعمل نفسه وتوقع إحراز نتائج مختلفة.

ولذلك السبب أعلن تأييدي هذه المرة للبلدان التي تكلمت بصراحة في الجمعية، بما في ذلك المكسيك وكولومبيا وكوستاريكا، موضحة انه في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، علينا أن نستعرض السياسات المتفق عليها دوليا في سبيل إحراز نتائج أكثر فعالية في إطار احترام حقوق الإنسان ومن منظور الصحة والحد من الأضرار.

فلا بد أن يعطى المنع الأولوية من أجل تخفيض الآثار على الصحة وبشكل خاص الحد من مستوى أعمال العنف المرتبطة بمشكلة المخدرات. وفي السياق نفسه، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي بغية خفض التدفقات غير القانونية للأسلحة والأموال التي تغذي تلك الشبكات الإجرامية.

ويجب أن تنشأ الاستراتيجية العالمية الجديدة من مناقشة مفتوحة وشاملة تفضي إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. ونرحب بإعلان أنتيغوا،

المشارك الذي تطالب به شعوبنا - وهي مطالبة لا يمكننا أن نتجنبها وينبغي ألا نتجنبها. وفي الوقت الحالي يعيش الملايين من أبناء غواتيمالا وأمريكا الوسطى ويعملون في الولايات المتحدة، وأكثر من ٥٠ في المائة من سكاننا يعتمدون بصورة مباشرة على المعاملات التجارية والتحويلات المالية للأسر من المكسيك والولايات المتحدة. وذلك التكامل واقع وعلينا نحن الحكومات تعزيز المؤسسات والسياسات التي تمكن من أفضل استخدام لإنجازات أبنائنا، ومواطنينا ومجتمعنا للأعمال التجارية.

كما أن البحث عن الرخاء يتصل بأهدافنا المتعلقة بتعزيز السلام ومكافحة الإفلات من العقاب. وظل توفير الأمن يمثل تحديا لحكومتي، وقد عقدنا العزم على التصدي له. يمنع أعمال العنف وينفذ القانون في إطار واضح لاحترام حقوق الإنسان. ونحن بعيدون عن تحقيق أهدافنا، ولكن التقدم المحرز يدل على أن لدولتنا قدرات على تفكيك الشبكات الإجرامية الكبيرة ومساءلتها أمام العدالة عن أعمالها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ الجمعية باننا في المناطق الحضرية لمدينة غواتيمالا، حيث ينتشر القتل والابتزاز وينعدم الأمن، نجحنا بشكل تدريجي في إعادة الأمن والتعايش الاجتماعي إلى حالتها السابقة. وفي الوقت نفسه، تفيد مؤسساتنا للعدالة بانه بشكل عام جرى تقليص حالات الإفلات من العقاب بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، مع انخفاض خاص لحالات الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الحياة، القتل وقتل النساء على السواء، فضلا عن الجرائم الجنسية المرتكبة ضد النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، أود أن أشكر الجمعية العامة ومجتمع المانحين على دعمهما للجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وحددت ولاية اللجنة حتى

مدينة نيويورك، وذلك نظرا لأهميتها لمستقبل السياسات العالمية بشأن مشكلة المخدرات.

لقد حظينا بشرف انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. والآن، وقبل بضعة شهور فقط من نهاية فترة عضويتنا، أود أن أقول إننا أخذنا أحكام المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على محمل الجد تماما، وذلك ليس باتخاذ القرارات على أساس قيمنا ومبادئنا فحسب، ولكن أيضا بالأخذ في الاعتبار أننا نتصرف بالنيابة عن الجمعية العامة. وسعينا جاهدين إلى الامتثال لولايتنا بموضوعية وشعور بالمسؤولية والكفاءة المهنية، مع التأكيد على الأمن والعدالة وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

واتخذنا، بصفقتنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، موقفا بشأن الأزمة الأخيرة في سوريا. فقد أدنا المجزرة، التي استُخدمت فيها الأسلحة الكيميائية، وراح ضحيتها أكثر من ١٠٠٠ شخص وعبرنا عن إصرارنا على ألا تمر جريمة بهذا الحجم دون عقاب. ودعونا إلى رد حازم من قبل المجتمع الدولي من أجل منع أي تكرار لهذه الأعمال المؤسفة. واتساقا مع هذا الموقف، أيدنا قيادة الرئيس أوباما الذي أكد بوضوح أن السلام في سوريا والشرق الأوسط بأسره يجب أن يُبنى في إطار حوار سياسي ودبلوماسي، ولكن دون التخلي عن مسؤوليتنا الدولية عن حماية مواطني تلك البلدان والعالم من خطر الأسلحة النووية والكيميائية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونحن نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة قدمت إسهاما فريدا للبشرية في عام ٢٠٠٠ عندما أطلقت الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، نشرك بنشاط في تصميم محتوى ونطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها محفزا للتنمية. ونأمل على وجه الخصوص أن يدرج المجتمع الدولي الحد من العنف ضد النساء والأطفال وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء للجميع ضمن

غواتيمالا، الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية باعتباره خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو دورة عام ٢٠١٦.

وأضيف إلى هذا الأمر الآراء المحددة لحكومي. وأود أولا أن أقول إن غواتيمالا تشيد بالقرار الرؤيوي لمواطني ولايتي كولورادو وواشنطن، الذي مهد الطريق أمام اتخاذ نهج يتصدى لمسألة المخدرات من منظور الصحة العامة ومنع الإدمان وأعمال العنف والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، أود أن أشيد بالرئيس أوباما على قراره الحكيم باحترام رأي مواطني كولورادو وواشنطن، والسماح لتلك الأنشطة الابتكارية بان تثبت جدواها بمرور الوقت.

كما نحترم ونؤيد النموذج الذي قدمه خوسيه موجيكا رئيس أوروغواي باقتراحه وضع تشريعات تنظم سوق القنب بدلا من السير في طريق الحظر المسدود. وعلى أيضا أن أشيد بالقيادة الجسورة والرؤية للأمين العام لمنظمة البلدان الأمريكية، خوسيه ميغيل إنسولزا، الذي شجع بقوة على تهينة مناخ للحوار وإمعان النظر في السياسات المتعلقة بالمخدرات فيما بين حكومات منطقة نصف الكرة الغربي.

وبدون الانحراف عن موضوع التعاون الدولي في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، على كل بلد أن يختبر نماذج جديدة للتصدي لمشكلة المخدرات. وفي ذلك الصدد، قررت حكومتي إنشاء لجنة دولية لتساعدنا على استكشاف المزيد من الوسائل الفعالة للتصدي للفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات وإنتاجها.

ونأمل أن تستفيد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستُعقد في عام ٢٠١٦ من تلك التجارب المبتكرة وأن تتخذ موقفا قويا يؤيد اتباع سياسة عامة يمكن تقييمها بصورة موضوعية وتستند إلى التركيز على الصحة العامة والوقاية والحد من الضرر، وبطبيعة الحال، احترام حقوق الإنسان. ونعتقد أيضا أن من المهم أن تُعقد الدورة الاستثنائية هنا في

مركز فلسطين إلى دولة مراقبة غير عضو، فكنتم ممثلين لدولكم وشعوبكم تنتصرون بذلك للعدل والحق والسلام فتؤكدون رفضكم للاحتلال وانحيازكم المبدئي والأخلاقي إلى جانب الشعوب الساعية للحرية. وأود أن أتقدم اليوم مرة أخرى، باسم فلسطين وشعبها، بالشكر والتقدير العميقين لكم. لقد احتفى أبناء الشعب الفلسطيني بهذا القرار (١٩/٦٧) لأنهم شعروا، وكانوا على حق، أنهم لا يقفون وحدهم في هذا العالم بل أن العالم يقف معهم، ولأنهم أدركوا، نتيجة تصويتكم الكاسح، أن العدل ما زال ممكنا وأن هناك فسحة متاحة للأمل.

لقد أكدت لكم خلال العام الماضي أن مسعانا لرفع مركز فلسطين لا يستهدف نزع الشرعية عن دولة قائمة بالفعل هي إسرائيل، بل لتكريس شرعية دولة يجب أن تقام هي فلسطين، وشددت أمامكم على أن مسعانا لا يستهدف المس بعملية السلام وأنه ليس بديلا للمفاوضات الجديدة، بل وعلى العكس تماما من ذلك فهو يستهدف دعم خيار السلام، وبث الحياة في أوصال عملية كانت في حقيقة الأمر في حالة موت سريري. كما أعدنا التأكيد مرارا وأثبتنا بالممارسة أن دولة فلسطين الملتزمة بقرارات الشرعية الدولية ستمارس دورها ومسؤولياتها بين منظومة الأمم بصورة إيجابية وبناءة وبما يعزز السلام.

وها نحن منذ أسابيع نشهد انطلاق جولة جديدة من المفاوضات بفضل جهود حثيثة ومقدرة من السيد باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة ومن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وأؤكد أمامكم أننا باشرنا هذه المفاوضات ونخوضها وسواصلها من جانبنا بنوايا صادقة مخلصمة وعقول مفتوحة وإرادة قوية وإصرار على النجاح، وأؤكد لكم أننا سنحترم جميع التزاماتنا لتوفير المناخ المواتي والبيئة المناسبة لاستمرار هذه المفاوضات بصورة جدية ومكثفة ولتوفير ضمانات نجاحها من أجل التوصل إلى اتفاق سلام خلال تسعة أشهر.

الأولويات العالمية. ولا يمكن أن نفتح الطريق نحو تحقيق التنمية على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان إلا في عالم خال من العنف ضد المرأة وتوفر فيه العدالة للجميع.

وأود أن أحتتم بياني بتهنئة منظومة الأمم المتحدة مرة أخرى على جهودها المستمرة لتحقيق السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم. وغواتيمالا تؤيد الأهداف ذاتها. وإنه لمن دواعي الفخر أن بوسعي التأكيد على أننا بلد يسترشد بمبادئ ميثاق المنظمة وسنظل كذلك دائما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوتو فرناندو بيريس مولينا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

اصطحب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس عباس: أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى السيد فوك يرميتش، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، وأن أهنته على نجاحه اللافت في إدارة أعمالها، كما أهني السيد جون آش، رئيس الدورة الحالية، وأتمنى له التوفيق.

أتشرف وأسعد بأن أتحدث اليوم وللمرة الأولى باسم دولة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن اتخذتم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قراركم التاريخي برفع

فلسطين، وفي القرارات الأخرى والمتكررة لهذا المحفل الرفيع وفي قرارات مجلس الأمن الدولي وهيئات جامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والإتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، فهذه المحددات أصبحت في السنوات الأخيرة محط ما يقترب من الإجماع الدولي الشامل.

في مثل هذه الأيام قبل عشرين عاماً وبالتحديد في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقعت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحكومة إسرائيل اتفاقية إعلان المبادئ، وكان ذلك بحضور قائدنا الراحل ياسر عرفات، وإسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل، والرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون في حديقة البيت الأبيض في واشنطن.

وكنا، قبل ذلك، في عام ١٩٨٨ وتছিديا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قد اعتمدنا في المجلس الوطني الفلسطيني برنامجنا لتحقيق السلام، وكنا بذلك نتخذ قراراً بالغ الصعوبة ونقر تنازلاً تاريخياً مؤلماً وجارحاً. ولكننا امتلكننا بوصفنا ممثلاً للشعب الفلسطيني التقدير اللازم لمسؤولياتنا تجاه شعبنا، والشجاعة اللازمة لاتخاذ قرار باعتماد حل الدولتين: فلسطين وإسرائيل على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. أي إقامة دولة فلسطين على ٢٢٪ فقط من أراضي فلسطين التاريخية.

وكنا بذلك نؤدي قسطنا لاستكمال معادلة تحقيق التسوية التاريخية، ونسدد ما يترتب علينا من استحقاقات، ونوفي بجميع ما حددته الأسرة الدولية كمتطلبات من الطرف الفلسطيني لتحقيق السلام.

وفي الوقت الذي أكدت فيه منظمة التحرير على السلام كخيار استراتيجي وعلى حل يأتي عبر المفاوضات شددت على نبذها للعنف ورفضها المبدئي والأخلاقي للإرهاب بجميع أشكاله وخاصة إرهاب الدولة، وعلى تمسكنا أيضا بالقانون

ونحن نخوض هذه الجولة التفاوضية، فإن علينا أن نذكر وأن نتذكر أننا لا ننتقل من فراغ، ولا نبدأ من الصفر، ولا ندور في متهمة نفتقد فيها خارطة فتضيع منا الدروب، أو نفتقر إلى بوصلة فيغيب عن أعيننا خط النهاية ومحطة الوصول.

إن غاية السلام الذي نسعى إلى تحقيقه محددة، وهدف المفاوضات جلي للجميع، كما أن مرجعية وأسس وركائز عملية السلام والاتفاق المنشود مثبتة منذ زمن بعيد وفي متناول اليد.

أما غاية السلام فتتمثل في رفع الظلم التاريخي غير المسبوق الذي ألحق بالشعب الفلسطيني في النكبة في عام ١٩٤٨ وتحقيق سلام عادل ينعم بشماره الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي وشعوب المنطقة كافة.

وهدف المفاوضات يتحدد في التوصل إلى اتفاق سلام دائم يقود على الفور إلى قيام دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه وفق القرار الأممي ١٩٤ (د-٣) كما دعت إليه ونصت عليه مبادرة السلام العربية.

وهنا نؤكد أننا نرفض الدخول في دوامة اتفاق مؤقت جديد يتم تأييده، الدولة ذات الحدود المؤقتة، أو الانخراط في ترتيبات انتقالية تصبح قاعدة ثابتة بدل أن تكون استثناء طارئاً، بل إن هدفنا هو التوصل إلى اتفاق دائم وشامل ومعاهدة سلام بين دولتي فلسطين وإسرائيل تعالج جميع القضايا وتجب على كل الأسئلة وتغلق مختلف الملفات ما يتيح أن نعلن رسمياً نهاية النزاع والمطالبات.

أما مرجعية المفاوضات ومحدداتها وغاياتها وأسس الاتفاق المنشود فموجودة في قراركم التاريخي الخاص برفع مكانة

شرعيته وعدم قانونيته. وكان موقف الاتحاد الأوروبي بشأن منتجات المستوطنات نموذجاً إيجابياً بارزاً لما يمكن عمله لتوفير بيئة مناسبة للمفاوضات ودعم عملية السلام. وكذلك، يجب أن تتوقف الاعتداءات شبه اليومية على الأماكن المقدسة بالقدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، والتي ينذر استمرارها بأفدح العواقب.

ويعلمنا التاريخ، وهو خير معلم وإن تنوعت طرائقه، أن سياسات الحروب والاحتلال والاستيطان والجدران قد توفر هدوءاً مؤقتاً وسيطرة عابرة، ولكنها بالتأكيد لا تحقق أمناً حقيقياً ولا تؤمن سلاماً مستداماً، وقد تصطنع واقعاً ما على الأرض، ولكنها - بالقطع - لا تنشئ حقاً ولا تكتسب شرعية. وقد تفرض استقراراً هشاً، ولكنها لن تنجح في منع انفجار محتوم لأحدهما، في واقع الأمر، تمد الوضع المتهيب بوقود إضافي للتفجر، وهي، قبل كل شيء وبعد كل شيء، عاجزة عن إخماد توق شعب إلى الحرية أو استئصال ذاكرته الحية أو اغتيال روايته.

لذا، فإن المطلوب هو الإنصات إلى دروس التاريخ ومغادرة عقلية القوة والاحتلال، والعبور إلى الفضاء الرحب للاعتراف بحقوق الآخر والتعامل الندي المتكافئ لصنع السلام. والمطلوب هو التوقف عن الاتكاء على ذرائع وهواجس أمنية مضخمة بهدف تكريس الاحتلال أو استحداث مطالب تقود إلى دفع الصراع من أرضية محدداته وطبيعته السياسية إلى هاوية النزاع الديني في منطقة مثقلة بالحساسيات، وهو أمر نرفضه بحسم.

إنني على ثقة بأن الشعب الإسرائيلي يريد السلام، وأن أغليته تؤيد حل الدولتين. ولقد عبرنا على الدوام عن موافقنا الثابتة وشرحناها، وأوصلنا رسالتنا، سواء على طاولة المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية أو في اتصالات ولقاءات

الإنساني الدولي وقرارات هيئات الأمم المتحدة. وقد أثار توقيع اتفاق أوسلو بما مثله من اختراق تاريخي حقيقي حراكاً سياسياً غير مسبوق، وأطلق آمالاً عريضة وولّد توقعات عالية. وقد عملت منظمة التحرير بكل إخلاص من أجل تنفيذه على طريق إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل.

ولكن الصورة وبعد عشرين عاماً تبدو محبطة وقائمة وقد تكسرت الأحلام الكبرى وتواضعت الأهداف، وبقدر ما كنا نشعر بأننا قريبون من تحقيق السلام في تلك الأيام، ندرك اليوم كم نحن بعيدون عنه. فهدف الاتفاق لم ينجز لأن بنوده لم تنفذ، ومواعيده لم تحترم، وباستمرار حملات الاستيطان المكثف الهادف لتغيير الوقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة كان يتم انتهاك روح الاتفاق وضرب جوهر عملية السلام وإحداث شرخ عميق في حجرها الأساس ألا وهو حل الدولتين.

إن انطلاق حولة جديدة من المفاوضات خبر جيد، ولكنه يجب ألا يكون سبباً كافياً لإثارة شعور بالاسترخاء أو لبعث إحساس مفرط بالطمأنينة لدى المجتمع الدولي.

إن المفاوضات التي تجريها اليوم مع الحكومة الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة تتطلب من الأسرة الدولية بجانب دعم المسار التفاوضي أن تبذل كل الجهود لإنجاحه. ويكون ذلك، في رأينا، بمواصلة التأكيد من قبل المنظمات الأممية والإقليمية ودول العالم على ما تحقق كإجماع دولي حول غاية السلام وأهداف المفاوضات ومرجعياتها وأسس الاتفاق الدائم.

ومن جانب آخر، فإن الأسرة الدولية مطالبة بأن تبقى يقظة وهي تراقب الوضع من أجل إدانة ووقف أية أفعال على الأرض تؤدي إلى تقويض المسار التفاوضي. ونقصد هنا، في المقام الأول، مواصلة عمليات الاستيطان في أرضنا الفلسطينية، وبخاصة في القدس. هذا الاستيطان الذي أجمعت دول العالم ومنظماته الأممية والإقليمية ومحكمة العدل الدولية على عدم

مرور ٦٥ عاماً عليها، ضحايا مباشرين لها. ومنذ مطلع العام الحالي - وهذا نموذج وأمثلة - استشهد ٢٧ مواطناً فلسطينياً، وجرح ٩٦٥ مواطناً برصاص الاحتلال. وما زال هناك نحو ٥٠٠٠ من مناضلي الحرية والسلام أسرى في سجون الاحتلال. فهل هناك من هو أحق من الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال - آخر احتلال في العالم - وتحقيق السلام العادل والعاجل؟

وفي السنوات الماضية، وخلال هذا العام، دفع - ويدفع - اللاجئون الفلسطينيون، رغم حيادهم، ثمن النزاعات والاضطرابات في منطقتنا، فيجبر عشرات الآلاف منهم على هجر مخيماتهم والانطلاق في تيه جديد بحثاً عن منافٍ أو أماكن إقامة جديدة، فهل هناك من هو أحق من الشعب الفلسطيني بنيل العدل كبقية شعوب العالم؟

ومنذ مطلع هذا العام، واصل الاحتلال بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، وصدرت قرارات وتحال عطاءات لبناء آلاف أخرى فوق أرضنا المحتلة. وصدورت وأغلقت مساحات واسعة جديدة من الأراضي الفلسطينية. وتم هدم ٨٥٠ بيتاً ومنشأة.

ويتم منع المواطنين من زراعة أرضهم أو استخدامها في أغلبية مساحة بلادنا التي هي ٢٢ في المائة فقط. ويمنع المواطنون من مياه بلدهم لري مزروعاتهم. ويواصل الجدار والحواجز تمزيق حياة الشعب الفلسطيني وضرب اقتصاده. ويشدد الحصار والاعتداءات والإجراءات القمعية التمييزية ضد القدس المحتل ومقدساته ومواطنيه. ويستمر فرض الحصار الجائر منذ سنوات على أبناء شعبنا في قطاع غزة.

إذن، هل هناك شعب يستحق نيل الحرية والاستقلال أكثر من الشعب الفلسطيني؟ منذ بداية هذا العام، شن المستوطنون ٧٠٨ هجمات إرهابية ضد مساجدنا وكنائسنا وأشجار الزيتون على أرضنا وحقولنا الزراعية ومنازلنا وممتلكات

قمنا بتكثيفها خلال الأعوام الماضية مع مختلف أطراف وقوى وفعاليات المجتمع الإسرائيلي.

ورسالتنا تنطلق من أن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي شريكان في مهمة صنع السلام. ولهذا، نواصل مد أيدينا إلى الإسرائيليين ونقول لهم: دعونا نعمل كي تسود ثقافة السلام، لتُهدم الجدران، لنبني جسوراً بدلاً الأسوار، لنفتح الطرق الواسعة أمام التواصل والاتصال. دعونا ننثر بذور الجيرة الطيبة، لنقترح مستقبلاً آخر ينعم فيه أطفال فلسطين وإسرائيل بالأمن والسلم، ويتمكن فيه من الحلم ومن تحقيق الأحلام. لنسعى من أجل مستقبل يؤمن للمسلمين والمسيحيين واليهود الوصول بحرية إلى أماكن العبادة، وتنال إسرائيل بهذا الحل اعتراف ٥٧ دولة عربية وإسلامية، مستقبل تتعايش فيه دولتا فلسطين وإسرائيل بسلام ليحقق كل شعب رهانه على التقدم والازدهار.

إن صنع السلام العادل هو الخيار الإنساني والمنطقي والمجدي. ونحن نؤمن أيضاً أنه خيار ممكن.

وإذ نتحدث عن تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل كمدخل إجباري لتحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، فإننا نشير إلى الواقع المتهيب والحراك غير المسبوق في منطقتنا. وإذ نأت فلسطين بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الشقيقة، فقد أكدت بوضوح وقوفها إلى جانب مطالب الشعوب وخياراتها وحراكها الشعبي السلمي لتحقيق هذه المطالب وما اعتمده وتعمده من برامج وخارطة طريق للوصول إلى غاياتها. وإذ أدنا جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية في الشقيقة سوريا، فقد أكدنا على رفض الحل العسكري وعلى ضرورة اعتماد الحل السياسي السلمي لتحقيق آمال الشعب السوري.

لقد ولدت الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات بعد نكبة ١٩٤٨. ولكنهم ما زالوا، رغم

لقد وقعت باسم منظمة التحرير الفلسطينية قبل عشرين عاما اتفاق إعلان المبادئ، ومنذ ذلك الحين عملنا بإخلاص ودأب من أجل تنفيذه، مثبتين للجميع احترامنا لالتزاماتنا ومصداقية مواقفنا. ولم تنجح الإخفاقات المتتالية في أن تهمز إيماننا القوي بهدف السلام العادل، وسنواصل السعي بلا كلل ولا ملل من أجل تحقيقه. وأملى الشخصي أن أشهد اليوم الذي يحل فيه السلام العادل كي يسلم جيل النكبة إلى الأبناء والأحفاد راية دولة فلسطين المستقلة.

الوقت ينفد، ونافذة الأمل تضيق، ودائرة الفرص تتقلص. تقدم جولة المفاوضات الحالية ما يبدو كفرصة أخيرة لتحقيق السلام العادل. إن مجرد التفكير في العواقب الكارثية للفشل والتبعات المخيفة للإخفاق يجب أن يدفع المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل اغتنام هذه الفرصة.

دقت ساعة الحرية للشعب الفلسطيني. دقت ساعة استقلال فلسطين. دقت ساعة السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس دولة فلسطين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

الفلسطينيين. فهل هناك ذرة شك لدى أي أحد في أن الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إلى الأمن؟

أيضا، هل هناك مهمة أنبل في جدول أعمال المجتمع الدولي من تحقيق السلام العادل على أرض الديانات التوحيدية، مهد يسوع المسيح عليه السلام، ومعراج النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومثوى سيدنا إبراهيم أبي الأنبياء عليه السلام؟

إن الشعب الفلسطيني، إذ يواصل صموده فوق أرضه ويبنى مؤسسات دولته ويسير على طريق تعزيز وحدته الداخلية، وتحقيق المصالحة بالعودة إلى صناديق الاقتراع، ويتبنى المقاومة الشعبية السلمية لمواجهة بطش الاحتلال والاستيطان وإرهاب المستوطنين، فإنه متمسك بحزم بحقوقه. وهو لا يريد أن يبقى "خارج المكان" كما قال إدوارد سعيد. وينتظر اليوم الذي تتوقف فيه قضيته عن أن تكون بنداً ثابتاً على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة. إن شعبنا يريد أن يمتلك الحرية، عطية الله للإنسانية، وأن يحظى بنعمة ممارسة الحياة العادية. ونحن، كما قال محمود درويش، نربي الأمل وسنكون، يوماً، ما نريد: شعبا حرا، سيدا فوق أرض دولته فلسطين.

لقد كنت شخصيا إحدى ضحايا النكبة، وكمئات الألوف من أبناء شعبي اقتلعتنا في عام ١٩٤٨ من عالمنا الجميل وقذف بنا في المنفى. وكمئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين، عرفت في صباي وجع الغربة وفجيعة فقد الأحبة في المجازر والحروب، وصعوبات بناء حياة جديدة من الصفر. وتجرعنا في مخيمات اللاجئين وفي الشتات مرارات الفقر والجوع والمرض والمهانة وتحدي تأكيد الهوية.

لقد سار شعبنا في طريق الثورة المسلحة ونهض من رماد النكبة. ويلملم شظايا روحه وهويته لي طرح قضيته على العالم ويضمن الاعتراف بحقوقه. وسرنا في طريق طويل وصعب وقدما تضحيات ثمينة، وأكدنا في كل الأوقات سعينا الحثيث لتحقيق للسلام.

ومما لاشك فيه، هناك نجاحات مشهودة.

وقد انخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، وكذلك معدلات الفقر. وتحسنت إمكانية الوصول إلى مصادر المياه النظيفة. وانخفضت بدرجة كبيرة نسبة سكان الأحياء الفقيرة، وكان هناك تحسن ملحوظ في مجالي الصحة والتعليم.

بيد أنه ومع أهمية تلك الإنجازات، فنحن الآن نشهد لحظة حاسمة. لقد أدرك المجتمع الدولي بالفعل الحاجة إلى دفع الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥، وضرورة أن تصبح أهداف تنمية مستدامة. وما برحت تجري عملية تقييم هامة من أجل كفالة ألا يفوت القطر أحداً وألا يشعر أي آدمي أنه مجرد فضلة في الحياة يعيش على هامشها.

وكان من السهل علينا أن نفكر في أن الفقر موجود في أماكن أخرى لو لم نره يحيط بنا جميعاً. ونحن بوسعنا أن نتعاضد بشأن سوء التغذية وتفشي الأمراض وأن نتظاهر بأنها موجودة في ثقافات مختلفة وجنسيات أخرى وفي عالم وهمي يمكن التخلص منه بنفس السهولة التي نغير بها القناة التلفزيونية. وسوف يكون من السهل بالنسبة لنا أن نعتقد أنه يمكن أن نكون إيثاريين غيريين لأننا محظوظون لدرجة العيش من دون عوز.

ولكننا لسنا هنا اليوم لتعاضد. إن ما يجمعنا معا هنا في الجمعية العامة، عاما بعد عام، للاستماع إلى خطاب تلو خطاب هو التوق إلى الانتماء. نحن نريد أن نكون جزءاً من شيء أكبر، شيء يتجاوز الحدود المفروضة ذاتياً على اللغة والثقافة والتقاليد. نريد الانتماء إلى ذلك التجمع العالمي للشعوب والتشارك في غرض وحيد. إن التوق إلى الاجتماع معا أو الحاجة إليه يفعم قلوبنا بالأمل والتعاطف مع البشر الذين يعيشون على هامش الحياة. إننا نريد أن نعمل شيئاً يعود بالنفع. نريد أن نسخر ذكاءنا لنصبح عناصر فعالة للتغيير. سمعنا ذات مرة "فلنجعل الفقر تاريخاً ماضياً"، وفي الواقع

اصطحب السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة معالي السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مسقط (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في هذا التجمع في تهنئتك، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وإني على ثقة بأنه، في ظل قيادتكم وبفضل مهارتكم الدبلوماسية الممتازة، سيكون لدينا تبادل غني للأفكار وسنخرج بنتائج مثمرة. كما أود أن أعرب عن تهانتي وشكري لسلفكم، السيد فوك يريميتش، على قيادته الناجحة للدورة السابقة للجمعية العامة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي كان لحماسه والتزامه الدور الفعال في أعمال المنظمة.

سوف أبدأ بالعودة بكم سنوات قليلة ماضية. بالتأكيد نتذكر جميعاً هنا كيف كنا نترقب في الأمس القريب أن تدق الساعة مؤذنة بحلول عام ٢٠٠٠. وكما هو الحال في معظم البدايات الجديدة، جلبت الألفية الجديدة معها شعوراً بالأمل، وبالفعل كان هناك أمر استثنائي في طور النشوء.

للمرة الأولى في التاريخ، التزمت الحكومات "بترجمة الأقوال إلى أفعال" وذلك بالالتزام بمجموعة من الأهداف القابلة للقياس الرامية إلى انتشار الملايين من براثن الفقر بحلول منتصف عام ٢٠١٥. لقد اتسم ما أطلق عليه الأهداف الإنمائية للألفية بالجرأة والطموح. لقد أصبحت أولويات وطنية وعالمية، يتم على أساسها وضع السياسات الحكومية وينشأ عنها إلزام قوي في جميع المجالات بغية تحقيقها. وكان الشعور أن الفشل لم يكن خياراً وارداً.

الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وكما قال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، السيد نلسون مانديلا،

”إن التغلب على الفقر ليس عملاً من أعمال البر والإحسان. إنه عمل لإحقاق العدل. والفقر ليس أمر طبيعياً، شأنه شأن الرق والفصل العنصري. إنه من صنع البشر، ويمكن التغلب عليه والقضاء عليه بإجراءات يتخذها البشر.“

مالطة ملتزمة بمواصلة العمل مع الشركاء الدوليين، في وضع خطة تنمية عالمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أن تفي بالوعد القائل بتحقيق عالم أفضل وأكثر عدلاً للجميع.

مالطة تدرك أيضاً الحاجة إلى العمل من خلال سبل أخرى ملموسة للغاية. فعندما تصل القوارب المتداعية المحملة بالمهاجرين غير النظاميين إلى شواطئنا، الأمر الذي يحدث كل يوم، نرى معاناتهم، ونشعر بفقدان الكرامة المطبوع على جبينهم. وندرك أنهم قد وقعوا في براثن الفقر والاستغلال الإجرامي. ونتعاطف مع الهاربين من الاضطهاد والفقر. فهم يبحثون باستماتة عن السلامة والرخاء. ونحن نفعل كل ما في وسعنا لنقدم لهم المساعدة التي يحتاجونها ونوفر لهم المأوى والرعاية.

مع ذلك، لا تستطيع مالطة أن تفعل ذلك وحدها. ويجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد في مواجهة الحالة الراهنة التي ليست سوى دليل مأساوي على أوجه قصورنا عالمياً. وسيكون من السهل تغيير القناة مرة أخرى، إلى ”إنها أمور تحدث في بلد آخر“. ولكنها ليست مشكلة البلد الآخر. فالهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر والرق المعاصر هي مشاكل جميع البلدان. وعلينا جميعاً أن تضطلع بدور في حلها، ليس على الصعيد الإقليمي فحسب ولكن على الصعيد العالمي أيضاً.

عملنا صوب تحقيق ذلك الهدف. ولكن، إذ سمونا بتلك الأهداف النبيلة فإننا أيضاً نتساءل ما إذا كانت خطتنا إحدى الأولويات، وما إذا كانت في إطار ميزانيتنا الوطنية أو دورات حياتنا السياسية. ثم نتوقف لننظر في خياراتنا، لكي نختار أقل الخيارات أذى لنا. ليس بوسع الفقراء منحنا الوقت لتتخذ قراراتنا. وليس بوسع البشرية أن تنتظر حتى وقت أفضل حيث لا يكون هناك أزمة مالية. ونحن، المجتمع الدولي، بحاجة إلى المضي قدماً بعزم لتحقيق جميع أهدافنا.

ومن دواعي فخري أن أنوه اليوم بتاريخ تضامن مالطة القديم العهد مع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم. ومثل انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي خطوة تضامن أخرى إلى الأمام، وتولى بلدي المسؤوليات والالتزامات في سياق تقديم المساعدة الإنمائية الخارجية إلى البلدان النامية. ويظل ذلك حجر الزاوية في العلاقات الدولية، ولا تزال مالطة ملتزمة التزاماً راسخاً بالمشاركة في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحتاجة. ونحن فخورون بأننا جزء من الاتحاد الأوروبي، الذي هو أكبر مانح للمعونة الإنمائية في العالم، ونحن ملتزمون بالوصول إلى الأهداف التي حددناها، وبأن نكون شريكاً يمكن أن يعوّل عليه المحتاجون للمعونة.

كما أنني أشعر بالفخر بالتذكير بأن هذا العام يصادف مرور خمسة وعشرين سنة على اقتراح مالطة للجمعية العامة بضرورة أن تكون حماية المناخ جزءاً من الشواغل المشتركة للبشرية، وهو المفهوم الذي أطلق العملية التي أدت إلى اسفرت عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتفخر مالطة لكونها في طليعة تلك المناقشة. ونحن متشبثون بإبقاء المسألة قيد النظر الفعلي، ونحن نعلم بأن تغير المناخ يضر أكثر ما يضر أشد الناس ضعفاً في العالم.

وإذ نحدد رؤية مشتركة للمستقبل، فإننا نرى أن القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة يجب أن يكونا في صميم

من الآراء التي تؤيدها والعلاقات الجيدة التي نقيمها مع جميع جيراننا، شمالا وجنوبا.

ولكننا نشعر أيضا بالقلق إزاء الصراعات والمعاناة التي نشهدها حولنا. وفتحت موجات الغد الجديد والكفاح الطامح من أجل الديمقراطية في شمال أفريقيا الأبواب لحقائق جديدة كان من غير الممكن تصورها عندما تم وضع الأهداف الإنمائية للألفية. اقد عملت الفتنة الطائفية والدينية والتوترات والصراعات على السلطة على وقف التقدم المحرز في التنمية أو عكس اتجاهه.

ولعله يجوز لنا أن نقول إن البحر الأبيض المتوسط قد بلغ نقطة الغليان وإن نزاعا مقبلا - سواء على الموارد الشحيحة، أو الحدود أو حتى بسبب الجرائم الثقافية - يوشك أن يقع. ولكن يمكن درء حدوث أي تأزم أو قبول بالوضع الراهن إذا كنا نعتقد حقا أن شعوب البحر الأبيض المتوسط تستحق الأفضل. لا يمكن قبول أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو مؤسسات هشة، إذا أردنا حقا أن ننظر على نحو شامل في خطة إيجابية جديدة للبشرية. وتتطلب الروابط العميقة بين حياة الشعوب في مختلف البلدان تنسيقا للعمل العالمي. ويجب أن نواجه ذلك التحدي.

تعتقد مالطة اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي المنعقد هنا يمكن أن يضطلع بأكثر من ذلك لدعم الديمقراطيات الهشة التي تكافح من أجل إرساء جذورها حيثما حكمها الطغاة في السابق. يمكن، بل وينبغي القيام بأكثر من ذلك لكفالة قدرة اقتصادات المنطقة على الازدهار، ودعم التجارة البينية وتعزيز التبادلات الثقافية. ينبغي القيام بالكثير لوقف العنف وإراقة الدماء التي يمكن أن تصبح قاعدة بالنسبة للذين يشهدون تطور الأحداث.

وتدعو مالطة المجتمع الدولي إلى النظر برحمة إلى الأبرياء في سوريا. إنها كارثة إنسانية بدون نهاية في الأفق - مأساة

وينبغي أن يكون هناك تطور مطرد في طريقة تفكيرنا. ونحن على مشارف عام ٢٠١٥، فإننا نحث الدول الزميلة ليس فحسب على التفكير خارج نطاق الأهداف الإنمائية للألفية الحالية والطريقة التي يمكن بها ضمان استدامتها، ولكن أيضا على دراسة الأهداف الأخرى التي يمكن إدراجها. ولا يمكن أن يكون هناك عملا غير مكتمل. لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون تحقيق السلام وبدون مكافحة الفساد، وبدون احترام حقوق الإنسان وبدون تحقيق المساواة الاقتصادية، التي هي مسألة العدالة الاجتماعية في عصرنا.

وقد لا تصدمنا عناوين الأخبار بعد الآن ولكن الذين يعيشون في خوف من أن يفقدوا حياتهم وحيات أسرهم لا يعيشون ليصنعوا الأخبار. إنهم يتطلعون إلى البقاء على قيد الحياة. فملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم ينتظروهم غد رهيب. سوا أكانو يبحثون عن فئات الغذاء أو الملاجئ هربا من الرصاص، أو إخفاء بناتهم لحمايتهن من الوقوع ضحايا للاغتصاب بوصفه أداة من أدوات الحرب أو إخفاء أبنائهم للحيلولة دون تجنيدهم قسرا كجنود أطفال. إنهم يموتون كل يوم شيئا فشيئا.

ونحن نتحمل المسؤولية عن عدم حماية شعورهم بالانتماء بوصفهم بشرا متساوين على هذا الكوكب. مالطة تؤمن بإيمان راسخا بأن الأمم المتحدة يمكنها، بل يجب عليها أن تفعل المزيد من أجل حماية الكرامة الإنسانية وتحريك ضمير البشرية. ولا يوجد أي مسعى أهم من تلبية احتياجات الشعوب العالم، وما من منظمة في وضع أفضل من الأمم المتحدة للإشراف على القيام بذلك.

وموقع مالطة الجغرافي الاستراتيجي يجعلها الأقرب لما يحدث حولها. ونحن فخورون بكوننا شعبا بحارا في البحر الأبيض المتوسط، الذي منحنا سبل العيش وميز تاريخنا. ونحن فخورون بإسهاماتنا في الحفاظ على بيئة ذلك البحر، والعديد

فحسب بل يجب أيضا أن تستهدف تحقيق النتائج. نحن بحاجة إلى التفكير الشامل والكلية. لا ينبغي أن ننظر بعد عام ٢٠١٥ نحو إعادة التشغيل، بل صوب الاستمرار مع قصد أكبر وطموح أعظم. إن وفاة عدد أقل من الناس كل يوم إنجاز كبير، ولكن أن يعيش المزيد من الناس حياة كريمة هو حقا انتصار مذهل للجميع.

بيد أنه لنصل إلى تلك النتيجة علينا أن ندرك أن لكل شخص صوتا مساويا. ولا بد من مشاركة الشعوب في صنع القرار، نظرا لأنه يؤثر على حياتهم وسبل معيشتهم. ينبغي أن تكون الشعوب، قبل كل شيء، في أذهاننا بينما ننظر في الموارد الطبيعية في العالم ونعالج الشواغل العالمية مثل تغير المناخ. لا يوجد أبدا سبيل واحد فحسب للقيام بالأمور. ولن نستطيع أن نحقق أهدافنا إلا إذا استمعنا إلى الشعوب التي من المفترض أن تمثلها ونجعلها جزءا من عملية صنع القرار.

وقبل بضعة أسابيع، تحدثت فتاة تدعى مالالا، من باكستان، في هذه القاعة عن حلمها للبنات بالحصول على التعليم وممارسة الكتابة. وفي اجتماع حضرته أمس قالت إن الجميع يجب أن يرسل الكتب لا القنابل.

ومنذ ثلاثة عشر عاما، كان لقادتنا حلم: أن نرتقي إلى مستوى لحظة الألفية وأن نعمل على تحسين حياة الناس. وبينما نقتررب من عام ٢٠١٥، لا بد أن نتذكر الأمل والعزيمة اللذين شعرنا بهما حينما مررنا إلى الألفية الجديدة، تلك العزيمة على جعل العالم مكانا أفضل إلى حد ما من خلال الأهداف التي نحققها معا. نحن بحاجة إلى المضي قدما وإلى الاستمرار في تحقيق الأحلام. كل يوم يحلم الملايين في جميع أنحاء العالم بشيء أكثر من العيش على هامش الحياة. وفي الواقع، لا يوجد هامش للحياة.

رهيبة وعشوائية. إن وفاة كل طفل ونحيب كل أم تكلى عار علينا جميعا. يشعر الناس بسخط في جميع أنحاء العالم، سخط له ما يبرره، لأنه لا مبرر أبدا للمعاناة المروعة التي تجري. ويبقى حوض البحر الأبيض المتوسط زاخرا بالوعود، ولكن ملوثا بالألم والإحباط. ويظل الشرق الأوسط دوامة مليئة بالكراهية والمنطقة الأكثر عرضة للانفجار في العالم. فكم شخصا آخر لا بد أن يموت، لا في تلك المنطقة فحسب بل في كل مكان بسبب النزاع والإرهاب؟ فكم شخصا آخر لا بد أن يضطر إلى ترك كل متعلقاته للانضمام إلى القوافل المتعجلة، خوفا من فقدان حياته؟ إلى متى يمكن أن يستمر تجاهل حقوق الآخرين ودهسها بينما يتمتع آخرون بحقوقهم المرجوة؟ نحن بحاجة إلى وقف هذا الهشيم. نحن بحاجة إلى وقف المزيد من الانزلاق نحو الوحشية والمذابح. ويجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة الدولية.

وتعتقد مالطة بأننا لا يمكن أن نشرع بالحديث عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا لم نتمكن من حل خلافاتنا اليوم. نحن لا نخطئ بامتياز خاص يجعلنا في مأمن وغير عابئين، إذ أن تكاليف تقاعسنا أكثر بكثير من تكلفة جهدنا والتزامنا. ويلهينا النزاع عن التركيز على تحقيق أهدافنا. ويستترف مواردنا ويقلص إمكاناتنا. وتفهم أسرة الأمم المتحدة ذلك، بوصفها ملتزمة بأغراض السلام والرخاء بين الدول.

وتؤمن مالطة بإمانا راسخا بأن السلام الحقيقي في عصرنا يجب أن يكون الهدف الأسمى، الهدف الوحيد الذي يجب علينا جميعا التطلع إليه والعمل على تحقيقه. نحن بحاجة إلى كفاءة مجتمعات مستقرة تنعم بالسلام، إذا أردنا المضي قدما بالأهداف الإنمائية للألفية. ففرص الازدهار متاحة للجميع. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة مجال القوة الذي تنجذب إليه جميع الدول من أجل حل الخلافات وإزالة الحواجز معا. لا يمكن أن نخضع أهدافنا والتزاماتنا العالمية لفترة زمنية محددة

المجتمع الدولي لمد يد العون والمساعدة للأشخاص المشردين داخلها واللاجئين الفارين عبر الحدود الوطنية. وأشعر بالفخر بأن المنظمات غير الحكومية في اليابان والمنظمات التطوعية تعمل على مدار الساعة بغية مساعدتهم.

كما ستواصل اليابان تقديم المساعدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المعارضة، حيث يصعب وصول المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي.

وإننا نعمل على القيام بتدريب الموظفين العاملين في المراكز الطبية. وسنقدم أيضا لهذه المناطق أجهزة أشعة سينية محمولة ومعدات طبية أخرى.

وإذ بزاد يأس اللاجئين الآن، وهم يتهيأون لشتاء قاس، أودّ أن أعلن أنّ حكومة اليابان ستقدم مجّدا وتنفّذ فوراً نحو ٦٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية الإضافية لسوريا والبلدان المحيطة بها. ونحن مصممون على تقديم هذه المساعدة بموازاة عملية الحوار السياسي، ولا سيما مؤتمر جنيف الثاني، والمضيّ قدماً بالتعاون مع المجتمع الدولي.

لقد مُنحت دولتنا، اليابان، وعاصمتها طوكيو شرف استضافة الألعاب الأولمبية للأصحاء والمعوقين في عام ٢٠٢٠، أي بعد سبع سنوات من الآن. وللدردّ بالمثل على حُسن الطالع هذا الذي تتمتع به، من واجبي أولاً إعادة بناء الاقتصاد الياباني ليكون نابضاً بالحياة، ثم جعل اليابان قوة يمكن الاعتماد عليها، تعمل من أجل الخير في العالم، وإني أتعهد هنا بأنني سأجعل اليابان قوة للسلام والاستقرار فيه، كما بقيت حتى الآن تماماً - أو بالأحرى، أجعلها قوة حتى أعظم مما كانت حتى الآن، في ضوء الحالة المأساوية المتزايدة في العالم.

إنّ اليابان سترفع مجدداً راية المساهم الاستباقي في السلام، الراسخة في السجل الذي لا يمكن إنكاره وفي التقدير البالغ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بمعالى السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية ؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهني السيد جون آشى على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

وأود الآن أن أقدم تعهداً جديداً بشأن الحالة في سوريا. فقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية مدعاة للصدمة العميقة والغضب من جانب شعب اليابان، بما في ذلك شخصي. يجب ألا تستخدم أبداً الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. وهذا أعلن أن اليابان ستقدم الدعم شامل، والتعاون بأكبر قدر ممكن، إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونشعر ببالغ الاستنكار حيال المدنيين الأبرياء الذين يواصلون السقوط كضحايا. وتعتبر اليابان وقف العنف، وبدء الحوار السياسي وتحسين الأوضاع الإنسانية المروعة مسائل ملحة للغاية.

وفي هذه اللحظة يواصل عدد اللاجئين الارتفاع. وستقدم لهم اليابان قدراً أكبر من المساعدة. وسنعمل بالتعاون مع

الخارجي والفضاء الإلكتروني والسماوات والبحار، ستُحفظ بقوة بصفته مشاعرات عالمية محكومة بالأنظمة والقوانين.

واليابان، بصفته بلدا يعرف الرعب والخراب الذي تخلّفه القنابل الذرية، ستكرس نفسها كليا لترع السلاح النووي وعدم انتشاره وللقضاء التام على الأسلحة النووية. ولا يمكن التغاضي عن تطور كوريا الشمالية النووي والصاروخي. وتحتفظ اليابان أيضا بشواغلها الجديدة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي يرحح أن تحوزها كوريا الشمالية. وبنبغي لبيونغ يانغ الإصغاء إلى الصوت الموحد للمجتمع الدولي وتدارك إجراءاتها الذاتية باتخاذ خطوة ملموسة. ونطالب بأن تُعيد كوريا الشمالية كل وطني ياباني كانت قد اختطفته بدون استثناء. وإنني مصمم على حل هذه المسألة بشكل كامل أثناء فترة ولايتي. وسيبقى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية غير قابل للتفكير بدون حلها.

وعلى صعيد المسألة النووية لإيران، تأمل اليابان بأن الإدارة الجديدة للبلد ستمضي إلى الأمام بإجراءات محددة. ونحن مستعدون لمواصلة القيام بدور في حل هذه المسألة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، الركن الأساسي لسلام العالم وازدهاره، ستواصل اليابان مساهماتها المتميزة التي دأبت على القيام بها حتى الآن تجاه عملية سلام الشرق الأوسط.

وستواصل اليابان أيضا تقديم التعاون لبلدان أفريقيا، التي من المؤكد أنها ستصبح محرّكا للنمو في القرن الحادي والعشرين. والراسخ بثبات في تجارنا، هو أنّ هذا التعاون يعتبر تعزيز الموارد البشرية محور تركيزه الرئيسي، ويسعى إلى تحقيق النمو المستدام أثناء صقل الملكية من جانب أفريقيا نفسها. ففي حزيران/يونيه، دعت حكومة بلدي رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين وممثلي المنظمات الدولية إلى اليابان، حيث عقدت مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في

لبلدنا الذي يسعى إلى إحلال السلام وتحقيق الازدهار في العالم، بموازاة تأكيد التعاون مع المجتمع الدولي.

لقد دأب توازن القوة في العالم على التغيّر سريعاً، والابتكارات التكنولوجية تزيل الآن جميع الحدود من الفرص الجديدة والأنواع الجديدة من التهديدات كليهما. ومن المستحيل الآن لأي بلد بمفرده، أيّا يكن هذا البلد، أن يضمن سلامه وأمنه الذاتيين إذا كان يعمل وحده كليا. وهذا ما يجعل اليابان تعمل على حشد الثقة من العالم، بصفته قيمة مضافة ومساهما صافيا للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. وفي ظل هذه الظروف، سيصبح دور الأمم المتحدة أكثر أهمية مما هو اليوم.

لقد عززت اليابان باستمرار حتى الآن مفهوم الأمن البشري، ومن المؤكد أنّ تأثيرات هذا الأمن ستوسع أيضا. وخلال المناقشات المتراكمة على مدى السنوات التسع منذ أن قدّمت لجنة الأمن البشري تقريرا، اعتمد قرار هنا في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ٢٠١٢ (القرار ٦٦/٢٩٠) بشأن فهم مشترك متعلق بفكرة الأمن البشري. واليابان مصممة على توسيع نشر المفهوم وبناء ممارسات فعلية، مسترشدة بحكمة رؤاها.

وإنني سأمكن اليابان، بصفته مساهما استباقيا، أن تصبح مشاركة أكثر نشاطا في تدابير الأمم المتحدة الأمنية الجماعية، بما فيها عمليات حفظ السلام. وأعتقد أنّه يتعيّن على اليابان أن تصقل مواردنا البشرية بحيث يمكن الاستفادة منها في أنشطة الأمم المتحدة.

وبالنسبة لليابان، التي ترتبط مصالحها الوطنية ارتباطا وثيقا باستقرار البحار المفتوحة، لا يمكن التغاضي في أية ظروف عن التغييرات في النظام البحري باستخدام القوة أو الإكراه. ولدى اليابان توقّعات كبيرة بأنّ الأماكن العامة التي تشمل الفضاء

توجد نظرية تسمى ("womenomics" تأثير المرأة في الاقتصاد)، تؤكد بأنه كلما زاد تعزيز تقدم المرأة في المجتمع كلما زاد النمو. فتهيئة بيئة تجدها المرأة مريحة للعمل، وتعزيز الفرص أمام المرأة لكي تعمل وتكون فعالة في المجتمع لم تعد مسألة خيار بالنسبة لليابان. بل عوضاً عن ذلك فإنها مسألة على أكبر قدر من الإلحاحية.

أما وقد أفصحت عن نيّتي بإقامة مجتمع تتألق فيه المرأة، فإنني أعمل على تغيير الهياكل المحلية في اليابان. بيد أن ذلك لا يقتصر على المسائل المحلية. والآن أود أن أتكلّم عن الكيفية التي تصبح فيها تلك أيضاً مسألة تهتدي بها الدبلوماسية اليابانية. في البداية أود أن أذكر أربع مساهمات تطمح من خلالها اليابان إلى البقاء عضواً رائداً في المجتمع الدولي.

أولاً، تحترم اليابان أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعترم أن تصبح أحد البلدان المساهمة الرئيسية ومن ثم تصبح بلداً نموذجياً في ذلك المجال. ستعمل اليابان أيضاً بصورة وثيقة مع المنظمات الدولية المعنية.

ثانياً، تعترم اليابان أيضاً، كما فعلت البلدان الأخرى ذات المواقف المماثلة، تطوير خطة عمل وطنية فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع الناس العاملين على مستوى القاعدة الشعبية.

ثالثاً، سوف تتعاون اليابان تعاوناً وثيقاً ليس مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة فحسب، بل أيضاً مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب السيدة زينب حوا بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومن المروع أنه توجد بلدان يمارس فيها العنف الجنسي ضد النساء في أوقات الصراعات المسلحة حتى يومنا هذا، وفي القرن الحادي والعشرين. إن اليابان ستفعل كل شيء ممكن لمنع ارتكاب هذه الجرائم ضد النساء ودعمهن من الناحية والنفسية اللواتي من سوء الطالع أصبحن ضحايا لهذه الأعمال.

أفريقيا. وفي تلك المناسبة، أدهشني جدا توق ممثلي الدول الأفريقية إلى استثمار القطاع الخاص.

إنّ تدفق الاستثمارات إلى أفريقيا الآن يتجاوز تدفق المساعدات. وقد سمعت أيضاً من القادة الأفريقيين مرارا وتكرارا أنه ينبغي الاستفادة استراتيجيا من المساعدات بصفتها محفّزا لاجتذاب الاستثمار. هذا هو التطور الذي شهدته ونهضت به المناقشات في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الممتدة ٢٠ عاما. وقد أصبح المؤتمر الخامس متندى احتفينا فيه بالمسار الذي سلكته أفريقيا، وأكدنا معا أن اليابان ظلت شريكا دائما ينسج الأحلام جنبا إلى جنب مع أفريقيا.

ولديّ اقتناع راسخ بأنّ المسار المستقبلي لدبلوماسية اليابان سيبدأ هنا، بعدم ادّخار أية مشقّات - وبقوتنا وقدرتنا اللتين أعدنا اكتسابهما - لنصبح مشاركين بنشاط في مواكبة التحديات التاريخية التي يواجهها عالم اليوم. وإنني أعتبر أنّ "عدم ادّخار أية مشقّات" ليس شيئا أقلّ من الإيقاع الذي يحدد المسار الأساسي لأعمال اليابان، سواء كان ذلك في الدبلوماسية أو أيّ مجال آخر.

واليابان، بصفتها بلدا لديه مثل هذه المقاصد والقدرات والإنجازات، تعتبر أنه من المؤسف جدا أن تكون بُنية مجلس الأمن لا تزال مجمّدة في حالة تجسّد وقائع ما قبل نحو ٧٠ سنة. فيتعيّن المضيّ بإصلاحه بدون إبطاء. وطموحات اليابان أن تصبح عضوا دائما في المجلس لم تتغيّر قيد أنملة.

كل شيء يبدأ بإعادة ترسيخ قدرات اليابان الحقيقية واقتصادها. فزيادة النمو اليابان سوف تنفع العالم. وانخفاضه في اليابان سيمثل خسارة للناس في كل مكان. كيف إذن تسدّد اليابان الهدف نحو تحقيق النمو؟ إن تعبئة قدرة النساء مصدر ونتيجة للنمو، وهي نقطة غنية عن التعريف في هذا التجمع.

الرابع المقبل بشأن تجديد الموارد الذي يسعى إلى ضمان توفير تمويل إضافي للصندوق.

ولكن، بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المناسب للغاية توسيع نطاق التركيز على صندوق يشمل فرادى تلك الأمراض. وتعتبر اليابان أن النهج التي تنطرق إلى الأفراد بصورة شاملة قادرة على نحو أفضل على الوفاء باحتياجاتهم الصحية الواسعة. لذلك قررت اليابان تعزيز التغطية الصحية الشاملة بمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا. ولمعالجة المشاكل الصحية في المنطقة الإفريقية خصصنا ٥٠٠ مليون دولار، ونركز حالياً على إعداد تدريب ١٢٠ ٠٠٠ شخص من مقدمي خدمات الرعاية الصحية والطبية. وفيما يتعلق بالرعاية الطبية للجميع، فما من شك أن من يصفون اللمسات الإنسانية على الحروف الثلاثة التي ترمز إلى التغطية الصحية الشاملة هم بالتحديد أشخاص مثل السيدة ساتو، التي تذهب إلى المجتمعات المحلية من دون أي تردد.

أما المرأة الثانية التي أود أن أتكلم عنها فهي السيدة نيلوفا ياسمين، شابة بنغالية وأم لطفلين. والمسمى الوظيفي لها "سيدة البولي غلو". مادة البولي غلو تصنع في اليابان وهي مادة تضاف إلى الماء لتنقيته من الشوائب، وهذه المادة مستمدة من الغذاء المتوفر بقدر وافر جداً في اليابان. وببساطة يمكن للمرء أن يضيفه إلى الماء العكر لتنقيته. والبولي غلو يعمل بوصفه عنصراً ماصاً، يلتصق بالعناصر الزائدة في الماء ومن ثم يسقط إلى قعر الوعاء كرواسب، ويظل الماء صافياً. من الضروري تعليم الناس كيفية استخدامه بصورة صحيحة منذ البداية، والسيدة ياسمين وغيرها من سيدات البولي غلو يعملن كبائعات ومدربات.

رابعاً، ستقدم اليابان مرة أخرى في الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشروع قرار يولي الاعتبار الهام للمرأة في حالات الكوارث الطبيعية إذ من المحتمل أن تكون ضعيفة أمام حالات الكوارث. إن اليابان التي شهدت كارثة طبيعية كبرى قبل سنتين، ترغب في حشد التأييد لمشروع القرار الذي يجسد دعمنا الشديد للمسألة.

أود الآن أن أسوق أمثلة لثلاثة أشخاص لتوضيح مفهوم اليابان في التنمية الذي يهدف إلى تحقيق مجتمع تتألق فيه المرأة وإبراز بعض المسائل التي تجب معالجتها. سأعرض أولاً أمثلة عن امرأة يابانية وامرأة بنغالية ومن ثم أتطرق إلى امرأة أفغانية كمثال ثالث.

السيدة توكيكو ساتو خبيرة في وكالة التعاون الدولية اليابانية، وقد عملت مدة تزيد عن ١٥ عاماً في قرية نائية في الأردن وكانت مسؤولة عن تحسين صحة الأم والأطفال حديثي الولادة والأطفال. ولم تنل من شجاعته النظرات المريبة التي تلقته في البداية من القرويين، فقد كانت السيدة ساتو تتكلم مع كل واحد منهم وفي أي مكان. إن السيدة ساتو إذ كرس أفكارها، بما في ذلك استخدام الضيافة العامة لإقناع القرويين، وجدت نفسها أخيراً مقبولة لدى مجتمع القرية. وبفضل صلاية السيدة ساتو فإن الفكرة التقليدية ومؤداها أن من يقرر عدد الأطفال هو الزوج وليست الزوجة، قد تحولت تدريجياً إلى نمط من التفكير يثمن صحة المرأة.

وكما تعرف الجمعية، فإن بلدي قام بدور رئيسي في إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا. وتعترم اليابان أيضاً مواصلة تقديم مساهمة مناسبة في الاجتماع

وتحت إشراف الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، لا تزال اليابان أحد البلدان التي تتجشم مشاق حملة دوما لتحسين قدرات قوة الشرطة الأفغانية وتشجيع تجنيد أفراد الشرطة من الإناث، اللائي سيبلغ عددهن في النهاية ١ ٨٠٠ - وهو ما زال بعيداً من أن يكون كافياً. ووجدت عزمي على مواصلة تقديم الدعم من أجل منع حصول حالة أخرى مثل حالة إسلام بيبي.

وأردت أن أؤكد - من خلال النموذج الحقيقي للسيدة نيلوفا ياسمين في بنغلاديش - على ضرورة تعزيز مشاركة النساء في المجتمع وتمكينهن. ومنحت حكومتي ذلك الأولوية في أهم سياساتها وستواصل بذل جهود ابتكارية للغاية، بما في ذلك إطلاق بدء تشغيل المشاريع التجارية في أفريقيا.

وأبرزت السيدة توكيكو ساتو، الاختصاصية اليابانية في مجال المعونة، أهمية صحة الأم والوليد والطفل، وهو مجال ظل فيه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطناً بشكل واضح. وتنخرط إدارتي في توجه جهود أكبر نحو صحة النساء وتقديم الرعاية الطبية، باعتبارهما الأولوية الثانية في مجال السياسات.

وأخيراً، إن ما أملت أن أعرب عنه من خلال النموذج المأساوي لإسلام بيبي هو أهمية مشاركة المرأة وحمايتها في سياق تحقيق السلام والأمن. وتعترم اليابان التشجيع على اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة المرأة في جميع المراحل - بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام - وحماية حقوق النساء المعرضات للخطر في أوقات النزاع ورفاههن المادي.

وأود أن أذكر في هذا الصدد انه في إرساء تلك الركائز الثلاث، ستوجه حكومة اليابان المساعدة الإنمائية الرسمية

كما يتبين للأعضاء، بشأن ما يسمى "قاعدة الهرم" في العمل التجاري، فإن ذلك المسعى يتسم بالآمال المعلقة على قوة المرأة. تمكنت السيدة ياسمين بإضافة دخلها إلى دخل زوجها، من إرسال أولادها إلى أحد معاهد التعليم العالي. وكان الفقر قد ارغمها على التخلي عن حلمها بأن تصبح طبيبة في يوم ما، وهو حلم تمسكت به وهي فتاة صغيرة. ولكنني أفهم أنها تقول بفخر الآن بأنها أصبحت طبيبة متخصصة في الماء النقي. ألا يمكننا أن نقول أن السيدة ياسمين قد حققت الاحترام الذاتي وهو أثنى الأصول على الإطلاق؟ إن حكومتي ترغب في إنتاج أكبر عدد ممكن من مثيلات السيدة نيلوفا ياسمين.

وعلى فكرة فإن الشركة التي تصنع مادة البولي غلو شركة يابانية صغيرة جداً. وسوف نعمل على زيادة المساعدة المقدمة إلى شركات ومنظمات من هذا القبيل لتمكين أفكارها من أن تؤتي ثمارها.

أخيراً هناك امرأة أخرى، أود أن أقدمها إلى جميع الموجودين في القاعة اليوم، غير أن هذه السيدة الأفغانية لم تعد معنا. واسمها السيدة إسلام بيبي، فقد أُطلق عليها النار في الرابع من تموز/يوليه وقتلت. وكانت تبلغ من العمر ٣٧ عاماً، وتركت وراءها ثلاثة أطفال. كانت السيدة إسلام بيبي م أفراد الشرطة النسائية الفخورات العاملات في الشرطة الأفغانية. لقد تحملت مسؤوليات جسام طيلة فترة التسع سنوات التي خدمتها. وقامت بحراسة مراكز الاقتراع لمراقبة الانتخابات. وعملت أيضاً مدربة للشابات من عناصر الشرطة النسائية اللواتي التحقنا بالخدمة بعدها. ولدنا الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. ومهما يكن من أمر، علينا المضي بذلك بشجاعة.

المباشرة، التي تزيد على مبلغ ٣ بلايين دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، نحو استهداف تلك الركائز.

وفي الختام، إذا أردنا أن نتبع حكمة ما يسمى بنظرية "اقتصاد المرأة"، كما ذكر سابقا، فإن مفهوم التنمية الرامي إلى الاستفادة من قدرات المرأة سيحقق المزيد من السلام والرفاه في العالم. وأود أن أحقق مجتمعا تبرز فيه المرأة في اليابان وفي مناطق التزاعات والبلدان التي تعاني من الجوع. وفي ذلك السياق، لا أعتبر التوقع دبلوماسيا. ولكنني أعرف شيئا واحدا وهو: هناك في اليابان عدد كبير من الناس الذين يعملون بلا كلل صوب تحقيق تلك الغاية. وهم أشخاص يبذلون قصارى جهدهم لإعداد أنفسهم ليكونوا قادرين على العمل معا في وحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد شيتزو آبي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.